جامعة إبن خلدون – تيارت–
كلية العلوم التجارية، الإقتصادية و علوم التسيير
قسم: علوم إقتصادية

واقع التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد التنمية

إعداد الطالبتين:
غالمي جميلة
محوز خالدية

الأستاذ المشرف:
الدكتور: آيت عيسى عيسى

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية : 2014– 2015

شكر:

نشكر الله جلت قدرته الذي وفقنا لما إستطعنا القيام به

و الشكر موصول

إلى الأستاذ الدكتور "آيت عيسى عيسى" الذي قبل الإشراف على سير هذا العمل و بذل قصارى جهده من أجل أن يصل إلى هذه المرحلة و لم يبخل علينا بتوجهاته و خبراته و منهجيته.

نشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين منحونا جزءًا من وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل المتواضع الذي نأمل أن يكون قد وفقنا في إنجازه.

نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة و أخص بالذكر الصديقة بن خدر خديجة و العاملين بمديرية البيئة.

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أعز الناس و أغلى الناس

إلى من بفضلهما بعد الله عز وجل

وصلت إلى ما وصلت إليه إلى من كان لي نورا في طريقي

إلى من كان دعائهما سر نجاحي

إلى أمي وأبي حفظهما الله و جزاهما الله عني خير جزاء

و إلى جميع الإخوة و الأخوات(قادة، فتحي، مختار، حنان،

تركية و عبد الرحمان) و إلى قرة عيني إبن أخي إسلام

و أفراد العائلة كل بإسمه

و إلى كل من أعانني و لو بكلمة طيبة و إلى كل الأصدقاء و

الأحباب

و العاملين بإخلاص من أجل عزة الوطن و إعلاء شأنه.

غالمي جميلة

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

جميع الإخوة و الأخوات و كل أفراد العائلة كل بإسمه

العاملين بإخلاص من أجل عزة الوطن و إعلاء شأنه

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

محوز خالدية

الفهـــرس

الفهرس:

شكر وعرفان

إهداء

الفهرس

مقدمة عامة.....**أ–د**

الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة.....05

تمهيد.....06

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة.....07

المطلب الأول: تبلور مفهوم التنمية المستدامة.....07

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....10

المطلب الثالث: أسس و مبادئ التنمية المستدامة.....11

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.....14

المطلب الأول: أهداف التنمية و خصائصها.....14

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....17

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....19

المبحث الثالث: البيئة و علاقتها بالتنمية المستدامة.....22

المطلب الأول: مفهوم البيئة.....22

المطلب الثاني: المشكلات البيئية 24

المطلب الثالث: السياسات البيئية و دروها في تحقيق التنمية المستدامة 27

خلاصة 29

الفصل الثاني: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر 30

تمهيد.....31

المبحث الأول: المجهودات المتخذة من طرف الجزائر في إطار التنمية المستدامة 32

المطلب الأول: التطورات التشريعية.....32

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي.....36

المطلب الثالث: إستراتيجيات و خطط التنمية المستدامة.....40

المبحث الثاني: الإمكانيات و المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة 47

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية و البشرية.....47

المطلب الثاني: المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر 52

المطلب الثالث: مشاريع في طريق الإنجاز 61

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر 69

المطلب الأول: ضعف معدل النمو الإقتصادي.....69

المطلب الثاني: تفشي البطالة و تفاقم حدة الفقر.....72

المطلب الثالث: التلوث البيئي.....77

خلاصة 80

الفصل الثالث:دراسة حالة مديرية البيئة لولاية تيارت.....81

تمهيد.....82

المبحث الأول: بطاقة فنية لمديرية و المشاكل البيئية للولاية 83

المطلب الأول: البطاقة التقنية 83

المطلب الثاني: المشاكل البيئية للولاية 85

المبحث الثاني:البرامج البيئية المتخذة في الولاية.....86

المطلب الأول: برنامج تسيير النفايات الحضارية 86

المطلب الثاني: طرق معالجة النفايات.....88

المطلب الثالث: برنامج تسيير النفايات الخاصة 92

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة في مجال البيئة 95

المطلب الأول: مراقبة المنشآت المصنفة و التلوث الحضري 95

المطلب الثاني: المساحات الخضراء و التنوع البيولوجي.....96

المطلب الثالث: التربية البيئية و تحسيس.....98

خلاصة 101

خاتمة عامة .....هـ-و

قائمة الجداول و الأشكال البيانية.....104

قائمة المصادر و المراجع.....105

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة:

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغير في المجتمع الذي تتوجه إليه و بالطبع فهذا التغير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الإقتصاد و التكنولوجي لذات المجتمع و قد يكون معنويا يستهدف تغير إتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم، فالأمر يتعلق إذا بعمليات هادفة محدودة بالزمان و المكان تراهن على التغير الإيجابي طبعا.

نتيجة لما شهده العالم من خلال تدهور البيئي أثر سلبا على الإقتصاد و على الحياة و على سطح الأرض من فقدان التنوع البيولوجي و البيئي و إرتفاع درجة حرارة الارض و نقص في حجم الموارد الطبيعية نتيجة الاستخدام الغير عقلاني لما جعل العالم يدرك و يتاكد من ان النموذج التنموي السائد اصبح غير مفيد، و هذا ما أدى إلى البحث عن نموذج آخر. و قد عرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 إعطاء مصطلح جديد ألا و هو التنمية المستدمة التي تفي بإحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها. و إلى أن هذا المصطلح ليس بجديد على المنظور الاسلامي الداعي الى تعزيز كرامة الانسان و تحقيق عمارة الأرض مصدقا لقوله تعالى: "و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" فالتنمية المستدامة هي عملية متكاملة ذات أبعاد (إقتصادية و إجتماعية و بيئية و مؤسساتية..) تهدف إلى التحقيق المتواصل لرفاهية كل الأفراد و التوافق بين البيئة و التنمية من خلال القدرة على التكييف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد بالإضافة إلى تكوين الموارد الإقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة و توفير العدالة الإجتماعية لجميع فئات المجتمع و تحسين نوعية الحياة و القضاء على الفقر.

و في عام 1992 تم التأكيد على ضرورة إعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، كما تم تحديد الأولوياتها في القمة العالمية بجوهانزبورغ في عام 2002 حيث طلب من الدول بما فيها الجزائر وضع سياسات و إستراتيجيات و خطط و برامج، فعمدت الجزائر إلى تحقيق هذا بسنها قوانين و طرحها لنصوص تشريعية ذات العلاقة بتطبيق التنمية المستدامة و سعت نحو إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها لمواجهة تحدياتها و محاولة التقليل من حدتها.و هنا يطرح التساؤل:

طرح الإشكالية: إلى أي مدى ساهمت الإجراءات و البرامج الوطنية في تجسيد التنمية المستدامة في ظل الإمكانيات المتاحة؟

الأسئلة الفرعية :

- ✓ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ و هل ترتبط بالبعد البيئي فقط؟
- ✓ما هي الإجراءات و الآليات المنتهجة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة؟
- ✓ما هي أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات البحث :

- ✓ هي التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية و لتحقيقها يجب دمج البعد البيئي في عملية صنع القرار؛
- ✓ تعددت برامج و أجهزة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من جانب قانوني و بيئي و اقتصادي؛
- ✓ تواجه التنمية المستدامة تحديات عديدة شملت مشاكل البيئة كالتلوث الذي تتزايد حدته كل يوم بالإضافة إلى غياب الوعي البيئي؛

أسباب إختيار اموضوع : ينقسم أسباب إختيار الموضوع إلى فرعين هما:

الاسباب الموضوعية:

- ✓تعتبر التنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة و النشاطات التنموية التي تقوم على إستغلال الموارد البيئية و الثروات الطبيعية؛
- ✓دراسة حالة التناقض التى يعيشها الإنسان حاليا من خلال رغبته في إستغلال الثروات البيئية من جهة و رغبته في العيش في بيئة سليمة من جهة أخرى؛
- ✓معرفة مدى تطبيقها على أرض الواقع؛

الأسباب الذاتية:

- ✓الميول الشخصي؛

- ✓ حداثة الموضوع و محاولة الإطلاع عليه؛

أهمية البحث:

- ✓التعرف على المشاكل البيئية في الجزائر؛
- ✓التطرق إلى المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر و تشخيص للواقع التنموي المستدام؛

أهداف البحث:عند إختيارنا لهذا الموضوع كانت لنا أهداف كان المراد الوصول إليها نذكر منها:

- ✓ الوقوف على مصطلح التنمية المستدامة و أهم المحطات الدولية لتبني هذا المصطلح؛
- ✓ الربط بين البيئة و التنمية المستدامة و ذلك من خلال تأثير كل واحد على الآخر؛
- ✓ معرفة أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر و الإجراءات المتخذة لمعالجتها؛
- ✓ التعرف على مديرية البيئة لولاية تيارت و أهم النشاطات التي تقوم بها في الولاية؛

الدراسات السابقة: أهم موضوع عالج التنمية المستدامة في الجزائر دراسة (ناصر مراد) حيث عالج موضوع التنمية المستدامة من المنظور الإقتصادي دراسة التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر لكنه خلال ما يظهر نرى أن الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما لتفعيل التنمية الإقتصادية و التي لا زالت بدورها تعاني عدة مشاكل و معوقات.

المنهج المستخدم: في بحثنا المقدم المناهج المستخدمة هي:

تحليلي: الذي يظهر من خلال تحليل النصوص القانونية إعطاء معطيات إحصائية متمثلة في جداول و أرقام لإظهار المجهودات المبذولة.

وصفي: يبرز من خلال المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم التنمية المستدامة، التلوث، البيئة....الخ، بالإضافة إلى التطرق لواقع التنمية في الجزائر.

تقسيم البحث: تعني طبيعة الدراسة و المنهجية التي إعتمدنا عليها فرضت علينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية التنمية المستدامة، متناولين في المبحث الأول حول مفاهيم

عامة حول التنمية المستدامة، و في المبحث الثاني المحاور الأساسية للتنمية المستدامة أما المبحث الثالث كان حول العلاقة بين البيئة و التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني كان حول إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المجهودات المتخذة في إطار التنمية المستدامة، و المبحث الثاني تطرقنا إلى المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة أما المبحث الثالث كان حول مشاريع أخرى.

و في الفصل الثالث و الأخير تعرضنا إلى دراسة حالة لمديرية البيئة لولاية تيارت، تطرقنا فيه خلال المبحث الأول بطاقة فنية لمديرية و المشاكل البيئية للولاية، و المبحث الثاني البرامج البيئية، أما المبحث الثالث الإجراءات البيئية المتخذة في الولاية و مع هذه الفصول الثلاثة قمنا بإدراج مقدمة عامة و خاتمة عامة.

صعوبات البحث:

- ✓ قلة الدراسات في هذا الموضوع؛
- ✓ كثرة القوانين و المراسيم التنفيذية؛

الفصل الأول:

ماهية التنمية المستدامة

تمهيد:

إستحوذ موضوع التنمية المستدامة إهتمام العالم خلال العشرين سنة المنصرمة، فعقدت من أجلها القمم و المنتديات العالمية، و نتيجة لهذا الإستحواذ، أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمرة المختلفة.

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط، إلا أنه يلاحظ أن إعتماده و تطبيقه يختلف من وسط إلى آخر، أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة به بحيث يحلل كل وسط المفهوم والمبدأ وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به.كما أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله، فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة حيث أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينات في توضيح العلاقة الوثيقة و الإرتباط القوي بين البيئة والتنمية ومن منهم من يرى أنها إدارة الموارد الطبيعية.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى كل من:

- مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة و المبادرات الدولية في ذلك.
- المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.
- توضيح العلاقة التي تربط بين البيئة بالتنمية المستدامة.
- كما يوضح لنا المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية و المؤسساتية التي تقاس بها التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

تاريخ المشاكل البيئية التي باتت تهدد كوكب الأرض و كان ذلك في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية.

المطلب الأول: تبلور مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من أهم المصطلحات الحديثة و الأكثر إستعمالا في العقود الأخيرة للقرن العشرين و لكن مفهومه ليس بجديد على الإسلام و المسلمين فقد ظهر في العديد من النصوص القران الكريم و السنة النبوية.

أولا: التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

قد إشتملت الشريعة الإسلامية على العديد من الأحكام التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الإستدامة بأبعادها المختلفة و من بينها[1]:

1) **ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون استنزافها:** هذا واجب ديني مصادقا لقوله تعالى: "و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها*"، وقوله تعالى: "و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين**".

و في مجال المحافظة على المصادر المائية عن التلوث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التبول في الماء الراكد حفاظا على سلامة الماء من التلوث، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا يبلن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه***".

2) **إدارة الموارد و إستغلالها برشد و عقلانية:** يعد ترشيد إستهلاك الموارد و الثروات الطبيعية من أهم الوسائل العملية لحماية البيئة فحث الإسلام الأفراد على الإعتدال في شؤون الحياة كافة و لا إسراف و

[1]- محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة، الندوى العلمية الثالثة للحديث الشريف، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، 2007، ص 8.

*- سورة الأعراف، الآية 55.

**- سورة القصص، الآية 77.

***- صحيح البخاري.

لا تفريط وقد جعل الله عز وجل قضية الترشيد في الإنفاق و الإستهلاك من صفات المؤمنين حيث قال: "و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما*".

3) إستغلال الموارد وفق أسس العدالة والمساواة: يعد إقرار المساواة والعدالة بين البشر من الأمور التي تستهدفها التنمية المستدامة وفي هذا الإطار يقول المولى عز وجل: "كلوا من ثمره إذا أثمر و ءاتو حقّه يوم حصاده و لا تسرفوا إنّه لا يحبّ المسرفين**". ويقول أيضا: " و آتي ذا القربى حقّه و المسكين و إبن السّبيل و لا تبذّر تبذيرًا***". و في الحديث الشريف يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من كان معه فضل ظهر فل يعد به من لا ظهر له ومن كان له فضل فزاد فل يعد به على من لا زاد له****". وهذا يعني أن من كان في سيعه من أمره أن يساعد من هو في ضيق في شتى المجالات.

ثانيا: تبلور اصطلاح التنمية المستدامة في القرن العشرين

ظهر إصطلاح التنمية المستدامة ضمن إطار الأمم المتحدة لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول المصنعة و الدول النامية حول الأهمية للإهتمام بالجانب البيئي و ذلك ضمن سياستها الإقتصادية ومع أن الفكرة تمت الإشارة إليها خلال إعلان سكولهوم إلا أن تقرير برونتلاند سنة 1987 جعله الأساس الفلسفي لمؤتمر ريو ديجانيرو و تم إدراجه بشكل صريح ضمن مختلف النصوص المنبثق عنه.

1) ظهور إصطلاح التنمية المستدامة1972 [1]: مع تزايد المشاكل البيئية نتيجة النشاط الصناعي و التنموي سادة الأفكار المتعلقة بالسياسات البيئية و التي تشير إلى أنه بإمكان إما تحقيق النمو الإقتصادي و إما تحسين نوعية البيئة و أن أي خلط بينهما كان ينطوي على نوع من المفاضلة و إستمر هذا الوضع إلى غاية 1968 أين تم تأسيس ما يعرف بنادي روما الذي جمع عددًا كبيرًا من رجال الأعمال من مختلف الدول و دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

---

*- سورة الفرقان، الآية 67.

**- سورة الأنعام، الآية 141.

***- سورة الإسراء، الآية 26.

****- صحيح المسلم حديث رقم 1728.

[1]- أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق، الملتقى الدولي الثاني،باجة تونس، 26-27 أفريل، 2012.

و في سنة 1972: نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقته بإستغلال الموارد الإقتصادية و توقعاته إلى غاية 2100 ومن أهم نتائجه أنه سوف يحدث خلل خلال القرن 21 بسبب التلوث و إستنزاف الموارد الطبيعية و تعرية التربة.

و في نفس السنة 1972: و بالتحديد في الفترة الممتدة ما بين 5-16 جويلية إنعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بمدينة استكهولم حيث ناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم وانتقد هذا المؤتمر الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وصدرت عنه أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول و التوصيات إلى كافة الحكومات و المنظمات لإتخاذ تدابير من أجل البيئة .

و سنة 1982: مؤتمر نيروبي للبيئة، تقييم حالتها ووضع أسس ومبادئ جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد البيئية، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه السنة الميثاق العالمي للطبيعة الذي يتضمن المبادئ الأساسية لحماية وصيانة الطبيعة ونوعيتها والمحافظة على الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

2) تعزيز استعمال اصطلاح التنمية المستدامة 1992: بعد تقرير لجنة برونتلاند* المعنون بمستقبلنا المشترك الذي قدمته هذه اللجنة إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة 1987 والذي تم إعتماده من قبل الجمعية سنة 1989 ليتم على أساسه انعقاد مؤتمر ريوديجانيرو وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض (ريو) و جدول أعمال القرن 21 و مبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى إتفاقية التغيرات المناخية و كذا إتفاقية التنوع البيولوجي.

و تجدر الإشارة إلى أن كل هذه النصوص تضمنت الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة حيث نلمس ذلك في:

إعلان ريو: تضمن 28 مبدأ أكد في العديد منها وبشكل سريع على التنمية المستدامة و نذكر منها (المبدأ الأول الذي نص على أن البشر يقعون في صميم الإهتمام المتعلقة بالتنمية المستدامة و المبدأ الرابع أن التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية و المبدأ التاسع ينبغي على الدول أن تتعاون في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة عن طريق تبادل المعارف العلمية و التكنولوجيا[1].

*- وزيرة البيئة النرويجية وأصبحت رئيسة النرويج 1990.

[1]- أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره.

جدول أعمال القرن21: برنامج عمل شامل تبنته 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض خلال القرن21 و تضم الأجندة 40 فصل و 115 مجال من الأعمال التي يلزم القيام بها لحماية البيئة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مصطلح التنمية معروفا لدى الكثير من البشر قبل إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريوديجانيرو عام 1992 منذ ذلك الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام واسع من قبل المنظمات و الهيئات و المعاهد الدولية و الإقليمية و المجتمع البحث و الجماعات البيئية، فهناك تعاريف ووجهات نظر مختلفة:

التعريف الأول: تعريف التنمية المستدامة في تقرير لجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة 1987 حيث عرفها على أنها[1]: "هي التنمية التي تفي بإحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار و المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بإحتياجاتها".

التعريف الثاني: هي عملية التنمية الإقتصادية التي تلبي متطلبات و حاجات الحاضر دون تعريض قدرات أجيال المستقبل و حاجاتهم للخطر[2].

التعريف الثالث: قد عرفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية المتجددة و القابلة للإستمرار"[3].

التعريف الرابع: هي السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات و إمكانات النظام البيئي و الذي يحتضن الحياة[4].

التعريف الخامس: هي التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص رأس المال البشري و الطبيعي و البيئي على الصعيد المحلي و العالمي[5].

---

[1]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص 77.

[2]- جمال علاوة وآخرون، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص 131.

[3]- بوشنقير ايمان، شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة.
http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkur333_ayman_dgzair.docx، 10/01/2015، 13h

[4]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، ط1، 2009، ص 51.

[5]- سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، حقوق الطبع و النشر، بيروت، ط1، 1998، ص 244.

التعريف السادس: تعريف روبر سولو* عرفها بأنها:" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي، ويرى سولو أيضا أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة الإدخار و الإستثمار لأنها ترتبط بالإستهلاك الحالي و المستقبل لمختلف الموارد.

التعريف السابع: تعريف الفاو للتنمية المستدامة: هي إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق و إستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية.

مما سبق يمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، بإعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الإستثمار الأمثل للموارد المادية و البشرية في العمليات التنموية، و إعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج و الإستهلاك و عند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة[1].

المطلب الثالث: أسس التنمية المستدامة و مبادئها

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية و حماية البيئة و كلاهما من حقوق الإنسان الأساسية.

أولا: أسس التنمية المستدامة: إن للتنمية المستدامة أسس ثلاث وهي[2]:

1) **الإنسان:** و هو المسؤول و حامل الأمانة، وينبغي على إستراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني و صحة النظام البيئي كما ينبغي أن تكون إهتمامات السكان جزءا من إستراتيجيات التنمية المستدامة و يجب على الدول أن تحدد لها أهدافا و برامج سكانية واضعة في الإعتبار أن التكوين الهرمي للسكان و التي يزداد فيه نسبة صغار السن سوف يخلق في المستقبل القريب مطالب و ضغوطا على الموارد.

2) **الطبيعة:** يعتبر المحيط الحيوي خزانة الموارد المتجددة حيث يعد الإنسان عنصرا أساسيا من عناصر إستهلاك تلك الموارد، و إنتاج هذه الأخيرة هو إنتاج متجدد مستمر لصحة النظام البيئي، و غير متجددة يتطلب الأمر ترشيدها و تنميتها و هذا الترشيد هو التنمية المستدامة.

---

*- روبرت سولو: اقتصادي حصل على جائزة نوبل للاقتصاد، عام 1959.

[1]- كربالي بغداد، حمداني محمد، إستراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 45، شقاء، 2010. ص 11.

[2]- منور أوسرير، محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010، ص ص 163-164.

3) التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي في حياة الأفراد و ذلك لأن الكثير من المشاكل التي تنشأ عنه، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء و قد تبدو بعض وسائل التكنولوجيا عظيمة النفع أول الأمر، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات الإنسان و الطبيعة و التكنولوجيا، والحل لهذا الخلل يعتمد بإيجاد طرق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الإتزان في تفاعلاتها بما في ذلك التشريعات والإجراءات الإدارية.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة عقيدة ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب الحياة البشرية و الإقتصادية و التكنولوجية و الإجتماعية وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل "البنك العالمي لإنشاء والتعمير"[1].

1) **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.
2) **الإستفادة من كل وحدة نقدية:** أفادت الجهود في مجال البيئة أن البحوث العلمية تسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وإيجاد سبل أقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.
3) **إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** تصميم السياسات البيئية لتحسين الكفاءة و الحد من الإستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.
4) **إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** تقديم حوافز للأسواق الرامية إلى تخفيف الإنبعاثات و تدفق النفايات كما تفرض رسوم على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج.
5) **الاقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية و التنظيمية:** تتمثل في فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، و إدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

[1] – بوشنقير ايمان، شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة. http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkur333_ayman_dgzair.docx، 10/01/2015، 13h مرجع سبق ذكره.

6) **العمل مع القطاع الخاص:** و ذلك عن طريق توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل معالجة النفايات و تحسين كفاءة الطاقة.

7) **الإشراك الكامل للأفراد:** و هو مشاركة المحليين للتصدي للمشكلات البيئية.

8) **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** هو الإعتماد على مبدأ التعاون و تظافر الجهود المشتركة بين القطاع الخاص والعام و منظمات المجتمع المدني للتصدي للمشكلات البيئية.

9) **تحسين الأداء المبني على الكفاءة و الفعالية:** تتمثل في مهمة الإداريين وذلك عن طريق انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف مثل خفض نسب التلوث في المصانع.

10) **إدماج البيئة من البداية:** هو أن تجعل البلدان مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية و الإجتماعية[1].

[1] – بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة.
http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkur333_ayman_dgzair.docx، 10/01/2015، 13h مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة

لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة أكثر يجب معرفة أهدافها وخصائصها وتطرق إلى أساليب قياسها.

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة و خصائصها

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق عدة أهداف، بيئية و إقتصادية و إجتماعية بإعتبارها عملية طويلة الأمد، كما تميزها جملة من الخصائص.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

هناك ثلاث أهداف للتنمية المستدامة وهي[1]:

1) الأهداف الايكولوجيا:

- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في إنعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الإستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في أفاق جديد للتعاون؛
- وحدة النظام الإيكولوجي؛
- قدرة التحمل النظام البيئي؛
- التنوع البيولوجي؛
- القضايا العالمية؛

2) الأهداف الاقتصادية:

- السعي للحد من الفقر العالمي و هذا من خلال تلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقرا؛
- النظر في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة و طرق الإستفادة من إيجابياتها و خاصة في تعزيز دور القطاع الخاص و زيادة قدرته التنافسية وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية؛

[1]– نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات و التحديات، اللجنة الدائمة للسكان، ديسمبر، ط1، 2008، ص 15.

- القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط استهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛
- رفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب شغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام؛

3) الأهداف الاجتماعية[1]:

- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولوية المجتمع بطريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن؛

و بالإضافة إلى أهداف أخرى[2]: حسب "هورست لموهلر*" و "جيمس ولغنسون**" مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية كإطار عام مشترك لتوجيه سياستنا و برامجنا و تقييم مدى فعالياتنا، و تتمثل تلك الأهداف السبع للتنمية المستدامة في:

- إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة 1990 إلى 2015.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الإبتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة عن طريق إزالة التفاوت بينها في التعليم الإبتدائي و الثانوي قبل حلول 2015؛
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة 30% خلال الفترة 1990 إلى 2015؛
- إنقاص معدل الوفيات أثناء الولادة بنسبة ¾ خلال الفترة 1990 إلى 2015؛
- توصيل خدمات الصحة الإنجابية قبل حلول 2015؛
- تنفيذ إستراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الإستمرار إلى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015؛

[1]- مجلة الجيش، العدد 536، مارس 2008، ص 55.

[2]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

*- المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

**- رئيس مجموعة البنك الدولي.

الشكل رقم (1-1): أهداف التنمية المستدامة[1]

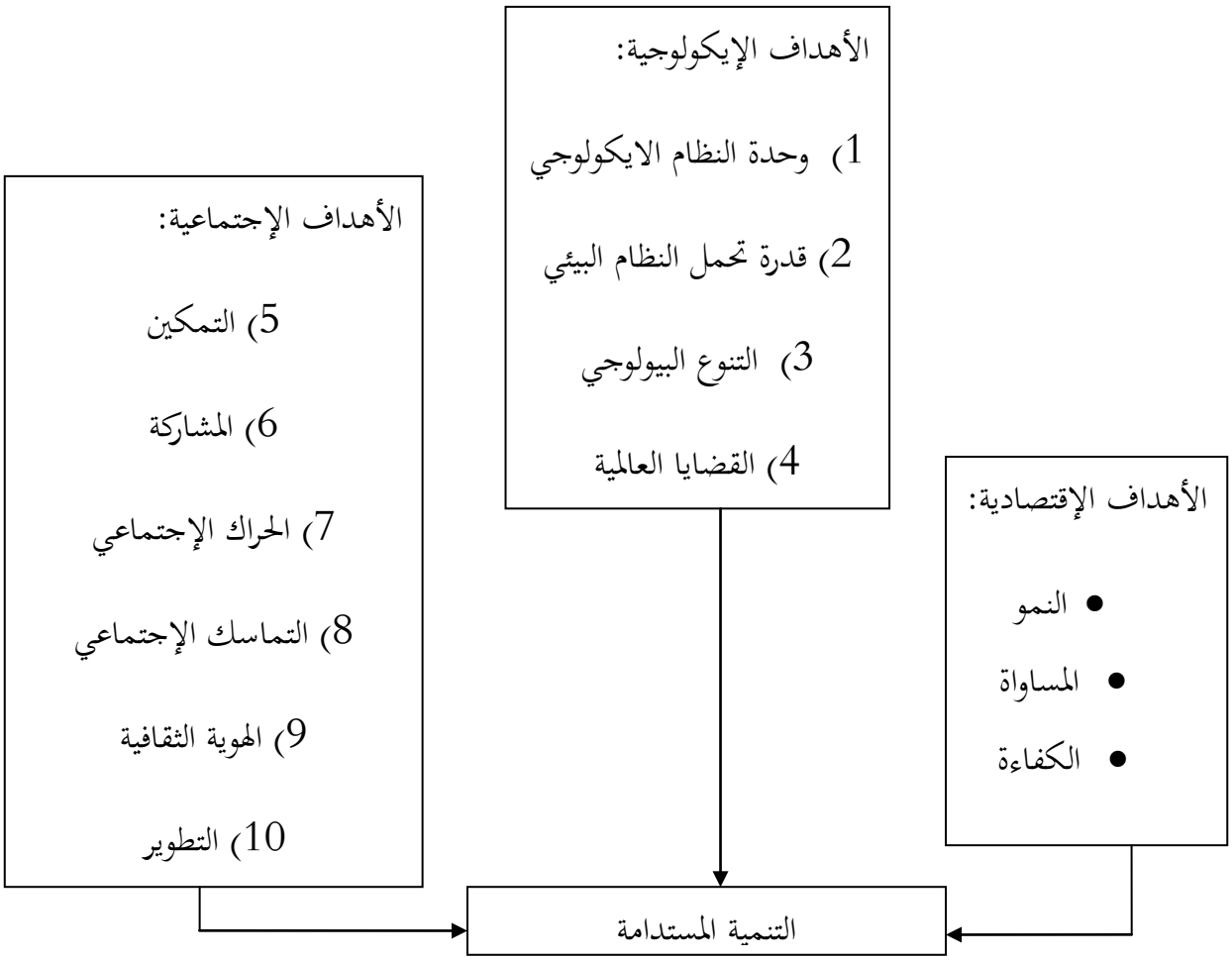

المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص 72.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص منها[2]:

- المحافظة على رأس المال الطبيعي و الأنظمة البيئية و الإنتفاع بها حاليا و مستقبليا؛
- كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي و التنمية الإقتصادية عن طريق إحداث التغير الهيكلي للإنتاج و الإستهلاك وفق منظور إقتصادي؛
- تنمية طويلة المدى فيه تهتم بمصير و مستقبل الأجيال القادمة؛

[1]- منور اوسرير، محمد حمو، الإقتصاد البيئي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2]- ملتقى دولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 27،28 نوفمبر 2012.

- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة لكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها وذلك لشدة تداخل أبعادها؛

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، و تتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن 21 التي حددتها الأمم المتحدة وهي:

أولا: المؤشرات الإجتماعية: وتعني توفير الظروف للدول و البشر حتى يتمكن من تحقيق[1]:

1) **المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة و مكافحة الفقر:** تم إختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الإجتماعية هما: نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، مقدار التفاوت بين الفئة الأغنى في المجتمع و الأفقر فيه.
2) **الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع:** و تختص في المناطق النائية و الأرياف مع السيطرة على الأمراض الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة و يستخدم فيها مؤشر العمر المتوقع عند الولادة بالإضافة إلى معدلات وفيات الأمهات و الأطفال و كذا الرعاية الصحية الأولية.
3) **التعليم:** هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، و ذلك من خلال توجه التعليم نحو التنمية و مجالاتها، و مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول: نسبة الأمية، مدى إستمرار الطلبة في مسار التعليم، و نسبة إتفاق الدول على التعليم و البحث العلمي.
4) **السكن و السكان:** يؤثر النمو السكاني السريع وهجرة السكان من الريف إلى المدن في تحقيق تنمية مستدامة وتم اعتماد مؤشرين: معدل النمو السكاني، و نصيب الفرد من الأبنية العمرانية.
5) **الأمن الاجتماعي:** حماية الأفراد من الجرائم بتحقيق العدالة و السلام الإجتماعي و يتم قياسه بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 254.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية: و تشمل قضايا البنية الإقتصادية و أنماط الإنتاج في الدول، و منها[1]:

1) البنية الاقتصادية: تقييم الأداء الإقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، و الميزان التجاري للدول؛
- نسبة المديونية الخارجية و المحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، و مدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية؛

2) أنماط الإنتاج والاستهلاك: تحولت معظم الدول إلى الأنماط الإستهلاكية و أنماط الإنتاج الغير المستدامة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس و خاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى و تقاس بمؤشرات هي:

- مدى كثافة إستخدام الموارد في الإنتاج؛
- معدل إستهلاك الفرد للطاقة و كميات النفايات و تدويرها، و مدى توافر المواصلات؛

ثالثا: المؤشرات البيئية: تتمثل في القضايا المعاصرة ومنها:

1) التغيرات في الغلاف الجوي للأرض: يتمثل في الإحتباس الحراري و الناجم عن التلوث الهوائي و يجب معالجته عن طريق تحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات كيوتو.

2) **إستخدامات الأراضي:** و ذلك حمايتها من التدهور البيئي، و مكافحة التصحر، و وقف إزالة الغابات و الزحف العمراني على الأراضي الزراعية مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي و الغابي الرعوي.

3) المسطحات البحرية: حمايتها بالحد من التلوث البحار و الصيد الجائر و الثروة السمكية و كذا الأنواع المعرضة للإنقراض إضافة إلى حل مشكلة إرتفاع منسوب سطح الأرض لسنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر و اليابسة.

4) **مصادر المياه العذبة:** حيث يعاني 35 % من سكان العالم من شح مائي خطير و تنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن 21 ستكون بسبب مصادر المياه، و يتم قياس التنمية المستدامة عن طريق مؤشر مدى نوعية المياه و كمياتها المتوفرة و نصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.

[1]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ط1، 2007، ص ص51، 52.

رابعا: المؤشرات المؤسسية[1]:

1) **الإطار المؤسسي:** و يشمل إنشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع إستراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى توقيع الإتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.

2) **قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة:** من خلال الإمكانيات البشرية و العلمية و الإقتصادية و السياسية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كبديل تنموي لما يعرف عن التنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو بشكل أساسي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أبعاد أساسية سنتطرق إليها كالتالي[2]:

1) الأبعاد الأساسية: هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

أ. **الأبعاد البيئية:** البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، حيث أن كل التحركات تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق مترابطة مع إدارة البيئة.

ب. **الأبعاد الاجتماعية:** هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية و الإجتماعية، يستثمرها بما يخدم إحتياجاته الأساسية دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

ج. **الأبعاد الاقتصادية:** بإعتبار البيئة كيان إقتصادي متكامل و قاعدة للتنمية و أي تلويث لها أو إستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، و من ثم يجب أخذ الإقتصاد بعيد المدى كل المشكلات من أجل توفير الجهد و المال و الموارد.

[1]– خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]– ريدة ديب، سليمان مهنا، مجلة دمشق للهندسة (التخطيط من أجل التنمية المستدامة)، مجلد 25، العدد الأول 2009، ص 24.

الجدول رقم (1-1): الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

الأبعاد الإقتصادية	الأبعاد الإجتماعية	الأبعاد البيئية
النمو الإقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية، الطاقة
كفاءة رأس المال	الحراك الإجتماعي، التنويع	التنوع البيولوجي
إشباع الحاجات الأساسية	الثقافي، المشاركة	الإنتاجية البيولوجية
العدالة الاقتصادية	الشعبية، استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة ابوزنط، إشكالية التنمية المستدامة، مجلة علمية، جامعة الأردن، المجلد 35، العدد 1، 2008.

2) الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: تتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق ما يلي[1]:

أ. **اقتصاديا:** النظام المستدام إقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر و أن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة و التوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام و الدين العام وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب. **بيئيا:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي و الإتزان الجوي و إنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد إقتصادية.

ج. **اجتماعيا:** يكون النظام مستداما إجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، و إيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة و التعليم إلى محتاجيها و المساواة في النوع الإجتماعي و المحاسبة السياسية و المشاركة الشعبية.

[1]- ريدة ديب، سليمان مهنا، مجلة دمشق للهندسة (التخطيط من أجل التنمية المستدامة)، مرجع سبق ذكره، ص 4.

3) الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة: بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث السالفة الذكر هناك من يضيف أبعاد أخرى ثانوية تتمثل في[1]:

أ. **البعد التكنولوجي:** هو بعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة و الموارد و الهدف من النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات و الملوثات و إستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و إعادة رسكلتها، ومن هذا المنطلق لابد من مراعاة أمور عدة أهمها:

- ✓ إستخدام تكنولوجيا أنظف؛
- ✓ الحد من إنبعاثات الغازات؛
- ✓ إستخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛
- ✓ إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛
- ✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

ب. **البعد السياسي:** هو تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل و بين الأجيال و كذلك الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

ج. **البعد المؤسسي:** يتمثل في الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية.

توفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد و تأمين حقوقهم الإنسانية، و توفير الإطار الصالح لإلتزاماتهم بواجباتهم تجاه المجتمع و الدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها و إدارتها في أداء وظائفها و مهماتها.

[1]- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 28.

المبحث الثالث: البيئة و علاقتها بالتنمية المستدامة

قد أدت المشاكل الكبيرة التي تواجهها البيئة جراء النشاطات التنموية إلى ظهور ما يعرف بالتنمية المستدامة كأسلوب جديد لحماية البيئة.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

البيئة قيمة من القيم التي يجب الحفاظ عليها من خلال التصدي لأي نشاط يمس عناصرها وإبراز مفهومها بمختلف جوانبه اللغوية والاصطلاحية.

أولا: البيئة لغة: كلمة البيئة في اللغة العربية هي الإسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام، وتبوأه أي أصلحه وهيأه.

أما البيئة في اللغة الفرنسية Environment فقد وردت في معجم لاروس هي مجموعة العناصر الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية سواء كانت طبيعية أو إصطناعية و التي يعيش فيه الإنسان و الحيوان و النبات و كذا العناصر[1].

ثانيا: البيئة إصطلاحا: هي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء و هواء و فضاء و تربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجاته، في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها مجموع الظروف و العوامل الخارجية التي يعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها.

كما تعرف أيضا على أنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر و معطيات سواء كانت طبيعية أو مناخية أو بشرية.

[1]– حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص ص 12، 13.

ثالثا: البيئة من المنظور الاسلامي

إن مفهوم البيئة في الإسلام هو مفهوم شامل فهي تعني الأرض و السماء و الجبال و ما فيها من مخلوقات بما فيها الإنسان و ما يحيط به من دوافع و عواطف و غرائز.

و يتميز مفهوم البيئة في الإسلام بشموليته فهو يضم كل مخلوقات الله من إنس وجان و البحار و الأنهار و الجبال و النبات و الحيوانات و الحشرات و إن هذه المخلوقات سخرها الله سبحانه و تعالى للإنسان.

و يتميز الإسلام بنظرة أعمق و أوسع للبيئة حيث طالب الإنسان أن يتعامل مع البيئة من منطلق أنها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى يستمر الوجود و لقد وردت في كل من القرآن و السنة فمثلا نجد في القرآن الكريم قوله عز و جل: "و بوّأكم في الأرض تتّخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا ءالاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين.*"

و لم تقتصر نظرة الإسلام للبيئة على البعد المكاني لها، بل شملت البعد الزمني، قال الله تعالى: "قل سيروا في الأرض فإنظروا كيف بدأ الخلق.**" و قد دعى الإسلام إلى النظر في مكونات البيئة، و التأمل في مخلوقات الله و جعل ذلك دليلا على الإيمان قال الله تعالى: "قل أنظروا ماذا في السّموات و الأرض و ما تغني الآيات و النّذر عن قوم لّا يومنون.***"

رابعا: مفهوم البيئة في مؤتمر ستكهولم 1972: تبنى هذا المؤتمر مفهوما للبيئة مفاده: أن البيئة إيكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات و الظروف الخارجية المباشرة و غير المباشرة على حياة و نمو الكائنات الحية فيعرفها البعض بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيها الإنسان.

خامسا: مفهوم البيئة التشريع الجزائري: عرف المشرع الجزائري البيئة من خلال المادة 04 من قانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلقة بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على النحو التالي:

* سورة الأعراف ،الآية: 74.

** سورة العنكبوت، الآية: 20.

*** سورة يونس، الآية: 101.

تتكون البيئة من الموارد الطبيعية و الحيوية كالهواء و الماء و الأرض و باطن الأرض و النبات و الحيوان بما ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية.

و من خلال المادة 39 من الباب الثالث المسمى بمقتضيات الحماية البيئة، نجد أن مجال الحماية البيئة الذي أقره المشرع الجزائري يشمل الوسط الطبيعي من خلال حديثه عن التنوع البيولوجي الذي يشمل الهواء و الماء و الجو و الأوساط المائية و الأرض و باطنها و الأوساط الصحراوية كما يشمل الوسط الصناعي و هذا من خلال حديثه عن الإطار المعيشي، الذي يحدده بمقتضى المادة 06 من هذا القانون في كل من المباني و الإدارات العمومية و العقارات ذات الطابع الجماعي أو التاريخي و العقارات المصنعة[1].

المطلب الثاني: المشكلات البيئية

لقد بات مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهدد بأخطار وخيمة بسبب تصرف الإنسان و إعتداءته العمدية و غير العمدية المتزايدة على البيئة المحيطة و التي تشبع له حاجاته.

أولا: التلوث: رغم كثرة التعريفات التي تناولت مفهوم التلوث إلا أنها تتفق جميعها على أنه عبارة عن عملية تغير في مكونات وعناصر البيئة في ظل إنعدام تزايد الفعالية وإعادة إستخدام النفايات و إعادة تدويرها، سيستمر إرتفاع أحجام النفايات العالمية، بسرعة إضافة إلى تلوث التربة و المياه و الهواء، و يقدر البنك الدولية أن ينتج العالم 202 مليار طن من النفايات بحلول عام 2025 أي ضعف حجمها الذي يبلغ 103 مليار طن في الوقت الراهن.

و يمثل تلوث الهواء و المياه و التربة مشكلة مستمرة ذات أبعاد محلية و عالمية تضر بصحة البشر و النظم الإيكولوجية. ووفقا لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي ثمة تعرض كبير بالفعل للمواد الكيميائية الخطرة في جميع أنحاء العالم، و من المرجح أن تتزايد في العقود المقبلة لا سيما في الإقتصاديات الناشئة و البلدان النامية. و قد بات معدل تركيزات الملوثات يتجاوز الآن المستويات الآمنة في بعض المدن.

[1]- محمد حمو، منور اوسرير، إقتصاد بيئي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-36.

و من المرجح أن تؤدي الزيادة المستمرة بلا هوادة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسيمات المحمولة جوا في المناطق الحضارية لتبلغ 306 مليون وفاة في السنة بحلول عام 2050 مع العلم أن معظم الوفيات سيقع في الصين و الهند[1].

و في الوقت نفسه، قد تصل نسبة المنافع إلى نسبة التكاليف لمكافحة التلوث إلى $\frac{1}{10}$ في الإقتصاديات الناشئة.كما يمكن أن تزداد المشاكل التنفسية الناجمة عن التلوث. و في الوقت ذاته، يسبب الهواء في الأماكن المغلقة الناشئة عن حرق الكتلة الإحيائية و الفحم و الكيروسين ما لا يقل عن 105 مليون حالة وفاة مبكرة كل سنة و قد يصل إلى مليوني حالة و معظم الضحايا هم معظم النساء و الأطفال، و من المحتمل أن تؤدي إتجاهات التلوث عموما إلى تفاقم حالات عدم المساواة و الإستضعاف القائمة بين الفقراء.

ثانيا: إستنزاف الموارد: يعني بها تقليل الموارد و إختفاءها.

قامت المجموعة المعنية بالموارد الدولية بتحليل الآثار الإقتصادية بشح الموارد الطبيعية، وفي تقرير صادر عنها عام 20 تناولت بالتحليل إستخراج أربع فئات من المواد الخام الأولية (معادن البناء، الركائز و المعادن الصناعية، الوقود الأحفوري، الكتلة الإحيائية) و إستخلصت أن نسبة إستخراج هذه المواد و جمعها تتراوح في الإجمال بين 59,48 مليار طن في السنة ومن شأن الوضع المعتاد أن يؤدي إلى زيادة الإستخراج السنوي للموارد على الصعيد العالمي بثلاثة أضعاف.

و أظهرت دراسة حديثة أجراها معهد ماكينزي العالمي أن الإستخدام الكثيف للموارد بدفع أسعار الطاقة والسلع الاساسية صعودا. ويرى أنه سيتعين إعادة النظر بالكامل في إدارة الموارد إلى جانب الزيادات الحادة في الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد للتوفيق بين الموارد المحدودة والطلب المتزايد عليها وعلى وجه الخصوص ستتزامن الزيادة في الطلب بنسبة 70.30 في جميع الموارد الرئيسية مع الصعوبات والتكاليف المتزايدة في الوصول إليها و إستخراجها. و تشير الدراسة إلى أن الزيادة الحادة في أسعار السلع الأساسية

[1]– مؤتمر العمل الدولي، التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء التقرير الخامس، الدورة 102، مكتب العمل الدولي جنيف، 2013، ص 8.

منذ عام 2000 و التي إستمرت إلى عام 2011 قضت على الإنخفاضات في الأسعار التي سادت على مدى 100 سنة الماضية.

علاوة على ذلك توحي الدراسة إلى إمكانية أن يشهد الإقتصاد العالمي أسعار أعلى و أكثر تقلبا للموارد على مدى عدة عقود، الأمر الذي يمكن أن يترتب عنه عواقب و خيمة على الإنتاج. و قد أسفر الأفراد في إستخدام الموارد بالفعل على إنكماش حاد في بعض الصناعات أو إنهيارها في بلدان مجموعة 20.

ثالثا: شح المياه وتردي الأراضي: تتسم المياه العذبة أصلا بالشح في مناطق كثيرة من العالم ويتوقع ان تزيد الضائقة المائية، مع تراقب أن تلبي الإمدادات بالمياه 60% فقط من الإحتياجات العالمية في غضون فترة 20 سنة وتتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير التوقعات البيئة حتى عام 2050 أن يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من ضائقة مائية حادة بمقدار 203 مليار شخص ليتجاوز عددهم 40% من مجموع سكان العالم في 2050 و سيقضي النقص القائم في المياه إلى عرقلة نمو العديد من الأنشطة الإقتصادية. و ستتنافس قطاعات الصناعة و توليد الطاقة و الاستهلاك البشري والزراعة تنافسا متزايد فيما بينها على المياه. وتبلغ حصة الري لفرض إنتاج الأغذية في واقع الأمر حوالي 70% من المياه المتاحة و مع أن الزراعة شهدت زيادة في المحاصيل بفضل إستخدام الأسمدة الكيميائية إلى أن هذه الزيادة المكثفة تقضي إلى الحد من نوعية التربة و تلويث الموارد المائية.

رابعا: تغير المناخ: إن أحد أخطر التهديدات والتهديد الذي يفاقم الشواغل البيئية الأخرى هو تغير المناخ ويؤدي هذا التغير في الأجلين المتوسط و الطويل إلى زيادة في المتوسط درجات الحرارة العالمية و تغيرات في نظم تساقط الأمطار و الزيادة في منسوب مياه البحر أن آثار تغير المناخ على المدى القصير يكمن في أنماط الطقس المتقلبة و زيادت معدلات تركيز الغازات الدفيئة في الغاز الجوي. الناجمة أساسا عن حرق الوقود الأحفوري و الكتلة الإحيائية و إستخدام الأسمدة النيتروجينية بالإضافة إلى الطاقة التي تتلقاها الأرض من الشمس.

المطلب الثالث: السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

إن وضع و تنفيذ السياسات البيئية في إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة أصبح الهاجس الذي يشغل تفكير واضعي ومنفذي هذه السياسات بإعتبارها طرحت و مازلت تطرح مشاكل و صعوبات تعيق عملية التنمية لكنها في الوقت نفسه تتضمن العديد من المكاسب التي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم السياسة البيئية: هي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد و الإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات و الجهات و الوحدات المختلفة المشاركة و المسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية و ذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات و هي في النهاية توضيح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح للتنمية.

ثانيا: أدوات السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:

1) **الأدوات التنظيمية:** تتمثل في الأوامر التي تصدر من السلطات الإدراية المتمثلة أساسا في المنع أو التصريح، تدعى كذلك قيود التحكم و السيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث، و لا سبيل تحميلها إلى الغير حيث تحدد القيود أين وكيف يتم الحد من التلوث، أو فيما يتعلق بتدهور الموارد الارضية وغير ذلك من المجالات البيئية الأخرى و بمرور الوقت أصبح قانون حماية البيئة كقانون مستقل له ذاتيه الخاصة و تصنف الأدوات التنظيمية إلى[1]:

أ. **الممنوعات و الإجازات:** تستخدم من طرف الدولة بغرض التسوية المباشرة للمشاكل البيئية حيث يمكن أخذ عدة وسائل تركز على جودة الموارد الطبيعية:

- ✓ المنع الكلي للتفريغ النفايات المتعلقة ببعض المنتجات؛
- ✓ وضع حدود لانبعاثات بعض الملوثات بغرض تحسين جودة الهواء؛
- ✓ إجبارية إستخدام بعض التقنيات سواء في عملية الإنتاج أم عملية مكافحة التلوث؛

[1]– محمد حمو، منور أوسرير، اقتصاد بيئي، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-178.

ب. **المعايير**: ويمكن تقسيمها إلى[1]:

- ✓ **معايير الإصدار**: تعمل على تحديد كمية النفايات القصوى لملوث ما (المعايير الكمية القصوى المسموح بما للنفايات الملوثة في مكان معين).
- ✓ **معايير جودة البيئة**: (نوعية البيئة أو المحيط) تضع هذه المعايير الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط، فهي إذن ترتبط بغايات يرجى بلوغها، بحيث تحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث؛
- ✓ **معايير خاصة بالمنتج**: و التي تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليص أثر إستخدامها.
- ✓ **الأدوات الاقتصادية**: تعمل الأدوات الإقتصادية على إدخال الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية و عدم الأخذ بعين الإعتبار للتكاليف الإجتماعية الناجمة عن الأنشطة الإقتصادية بالإعتماد على قوى السوق وذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج التي تنتقل كلها أو بعضها إلى أثمان السلع و الخدمات المنتجة، ومن ثم تؤثر على هيكلها النسبي، و هذه بدورها قد تؤثر على حجم الإستهلاك عن طريق ما يعرف بالحوافز و المثبطات.

[1]– محمد حمو، منور أوسرير، إقتصاد بيئي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

خلاصة:

التنمية المستدامة من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الاخلال بإحتياجات المستقبل و التنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الإقتصادية فحسب بل تتعدى ذلك، فهي تشمل التنمية في كل المجالات الإجتماعية، البيئية و البشرية و رأس المال وغيرها.

و للتنمية المستدامة عدة خصائص من بينها الإستمرارية: بمعنى أن التنمية هي على المدى الطويل، و أيضا التوازن البيئي: بمعنى تحقيق توافق و توازن بين البيئة و السكان و الطبيعة.

- يسعى من خلالها تحقيق العديد من الأهداف من بينها إستئصال الفقر، ضمان إستدامة بيئية.
- تتحقق هذه التنمية من خلال عدة مبادئ كما لها عدة أبعاد و مؤشرات.
- من خلال كل هذه العناصر نجدها جميعا تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الإعتبار (الحاجات، فكرة حدودية الموارد و النظرة إلى العالم بنظرة كلية و نظام مترابط).

الفصل الثاني:

إشكالية التنمية المستدامة

في الجزائر

تمهيد:

تعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية) التي عقدت في البرازيل سنة 1992 من أهم النشاطات الدولية، و التي من خلالها تم التأكيد على ضرورة إعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة و في هذا الإطار شرعت الحكومة الجزائرية بسن القوانين و تشريعات ووضع خطط و إستراتيجيات و تفعيل دور المؤسسات و الهيئات الحكومية في حماية البيئة كما تبنت عدة مشاريع بنيت أساسا على أبعاد التنمية المستدامة (إجتماعية، إقتصادية، بيئية) و في ظل الإمكانات المتوفرة لديها.

رغم الجهود المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار التنمية المستدامة إلا أنها مازلت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

المبحث الأول:المجهودات المتخذة في إطار التنمية المستدامة

إهتمت الجزائر بالأبعاد الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، فقامت بإنشاء مؤسسات مهتمة بوضع برامج و سياسات هادفة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها و سنت قوانين و تشريعات ذات العلاقة بتطبيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التطورات التشريعية

شرعت الجزائر مؤخرا في إتخاذ العديد من الإجراءات و السياسات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و ذلك من خلال إدراكها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من الإدارة الحكمية للموارد، ولتجسيد هذا الهدف لجأت الى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الصحية للمواطن و الحفاظ على البيئة. و من بين التشريعات الحالية نجد:

أولا: قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003[1] يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى ما يأتي حسب المادة 02 منه:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد البيئة؛
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة و العمل على ضمان إطار معيشي سليم؛
- إصلاح الأوساط المتضررة؛
- ترقية الإستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة و إستعمال تكنولوجيات أكثر نظافة؛

فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية قابلة للإستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال المستقبلية، فقد حدد هذا القانون المبادئ التي تقوم عليها حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كالتالي:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي بعدم تدهور الموارد الطبيعية؛

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43.

- مبدأ الاستبدال أي إستبدال عمل مضر بالبيئة بآخر أقل خطرا؛
- مبدأ الإدماج، بمعنى دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة عند إعداد المخططات و البرامج القطاعية؛
- مبدأ الحيطة، لإتخاذ التدابير الفعلية و المناسبة للوقاية من الأخطار على البيئة؛
- مبدأ الملوث الدافع و الإعلام المشترك؛

ثانيا: قانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 [1]المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة يهدف إلى إعداد إستراتجية إعادة توازن توزيع نشاطات السكان و وسائل التنمية المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئة.

ثالثا: قانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات و طرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسمح بتحديد عدد مراكز و مواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد...الخ

بحيث يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:

- الوقاية و التقليص من إنتاج ضرر النفايات؛
- تنظيم فرز النفايات؛
- تنمية النفايات لإعادة إستعمالها أو رسكلتها؛
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات؛
- إعلام و تحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات و أثارها على الصحة و البيئة، و كذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار و الحد منها وتعويضها؛

و حدد المشرع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها من بينها يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابها الخاص.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

يحضر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الاخرى كالنفايات المنزلية و الضخمة.

رابعا: قانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007[1] المتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها، و يقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء.

خامسا: قانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 [2]يتعلق بحماية الساحل وتنميته.

سادسا:قانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002[3] يتعلق بشرط انشاء مدن جديدة وتهيئتها

سابعا: مرسوم رئاسي رقم 06-405 المؤرخ في 14 نوفمبر 2006[4] المتضمن المصادقة على البروتكول المتعلق بالفضاءات الحية و التنوع البيولوجي بالبحر الأبيض المتوسط.

ثامنا: قانون متضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 أوت 2004[5] يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للإحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة و ينص على صياغة برنامج وطني لترقيتها.

تاسعا: القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل من القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يحدد هذا القانون الساحل ويضع المبادئ الأساسية لإستعماله وتسييره وحمايته و تندرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدًا، ضمان بعد تهيئة الإقليم و البيئة، ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم أي إستطلاع في إطار إحترام التام لطبيعة المناطق الساحلية، و في هذا الإطار يحدد القانون قواعد العامة و الخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2007.
[2] – الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.
[3] – الجريدة الرسمية العدد 34، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.
[4] – الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2006.
[5] – الجريدة الرسمبة العدد 52 الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004.

عاشرا: القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004[1] يهدف إلى ترقية الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بأعمال ترتبط بتحسين خدمات النقل وتمويل الصحة، ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجيلي.

قانون 04-02 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي صدر في المادة 08[2].

المرسوم التنفيذي 04-409 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004[3] المحدد لكيفيات نقل النفايات الخاصة الخطرة.

المادة 45 من القانون 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005[4] المتضمن قانون المياه حيث تساعد السلطات قبل منح تراخيص لصب النفايات الصناعية السائلة في الوسط الطبيعي من أن هذا الصب لا يمس بقدرة التجديد الطبيعي للمياه.

قانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية[5] المادة 10 من نفس القانون على قانون التهيئة و و التعمير[6] حيث يكون إستغلال الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع يكون في ظل إحترام قواعد التهيئة التهيئة و التعمير.

المرسوم التنفيذي 06-138 المؤرخ في 31 ماي 2005 [7] الذي ينظم إنبعاث الغاز و الدخان و البخار و الجزئيات السائلة و الصلبة في الجو، و كذا الشروط التي تتم فيها و مراقبتها.

[1]- الجريدة الرسمية العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.
[2]- الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2004.
[3]- الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة في 11 ديسمبر 2004.
[4]- الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2005.
[5]- الجريدة الرسمية، العدد 11
[6]- الجريدة الرسمية، العدد 52.
[7]- الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 3 أفريل 2005.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 شعبان 1435 الموافق لـ 10 يوليو 2014 يتضمن المصادقة على اللائحة الفنية التي تحدد المواصفات التقنية للأكياس البلاستيكية بحمالات لتدقيق أهداف على المستوى البيئي أهمها:

- تجنب تدهور الأوساط الطبيعية و المناظر و المناطق الحضارية و الريفية؛
- مكافحة التلوث البصري الناتج عن تطاير و إنتشار الكيس البلاستيكي المستعمل في الطبيعة؛
- الحد من إنبعاثات الغازات ذات الإحتباس الحراري الناتجة عن الإحتراق؛
- المحافظة على الأنظمة البيئية البحرية و البرية؛

في حالة عدم تحقيق هذه الأهداف فإنه يترتب عليها أخطار أهمها[1]:

- تدهور الإطار المعيشي و الأوساط الطبيعية؛
- تشوه المواقع و المناظر؛
- انسداد البالوعات و المجاري مما قد يؤدي إلى فيضانات؛
- تلوث الهواء عن طريق إحتراقه؛
- المساس بالنبات و الحيوان؛

المطلب الثاني: البناء المؤسساتي

عرف قطاع البيئة في الجزائر تشكيلات متعددة أخذت هيئات مركزية و مؤسسات وطنية مكلفة بحماية البيئة و كانت تارة هيكلا ملحقا لدوائر وزارية و تارة أخرى هيكلا تقنيا و عمليا لذلك يمكن القول ان هذا القطاع لم يعرف الإستقرار، و ذلك منذ نشأة أول هيئة تتكفل بالبيئة سنة 1974 إلى أن تم إحداث أول هيكل حكومي في عام 1996 و يتمثل في كتابة الدولة للبيئة. و قد أدى عدم الإستقرار الهيكلي لقطاع البيئة إلى إضفاء حالة عدم تواصل النشاط البيئي طيلة مدة تتجاوز عشريتين كاملتين، و هو الشيء الذي أثر سلبا في تطبيق سياسة بيئية واضحة المعالم.

[1]- الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة في 12 نوفمبر 2014.

أولا: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة

1) **المجلس الوطني للبيئة:** تم إنشاء هذا المجلس بموجب المرسوم رقم 74-56 المؤرخ في 1974/07/12 و قد إعتبر هذا المرسوم أن المجلس يشكل هيئة إستشارية تتكون من لجان مختصة تتكلف بمهام البيئة، و تقدم الإقتراحات حول المكونات الرئيسية للسياسة البيئية للهيئات العليا للدولة.

و في سنة 1977 تم حل المجلس الوطني للبيئة بموجب المرسوم 77-119 المؤرخ في 1977/08/15 و تحويل مصالحه إلى وزارة الري و إستصلاح الأراضي و حماية البيئة[1].

2) **تحويل مصالح المديرية العامة للبيئة إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي:** و ذلك بحلول عام 1981 بموجب المرسوم 81-49 في 1981/03/29 و في هذا الإطار انشئ لدى هذه الكتابة مديرية مركزية تحت اسم مديرية المحافظة على الطبيعة و ترقيتها.

3) **ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة الى وزارة الري و البيئة و الغابات:** حيث أعيدت المصالح المتعلقة بحماية البيئة من كتابة الدولة للغابات و إستصلاح الأراضي إلى وزارة الري و البيئة و الغابات، وذلك بموجب المرسوم رقم 84-12 المؤرخ في 1984 و في هذا الخصوص أسندت المهام المتعلقة بالبيئة إلى نائب الوزير المكلف بالبيئة و الغابات.

4) **تحويل مصالح البيئة من وزارة الري إلى وزارة الداخلية والبيئية:** وذلك في عام 1988 و في هذا الإطار يجدر التذكير إلى أن بعض إختصاصات التي كانت تابعة لمصالح البيئة قبل هذا التحويل و هي المتعلقة بحماية البيئة الحقت بوزارة الفلاحة. كما أن المصالح المتعلقة بالبيئة ألحقت بوزارة ذات سيادة حيث أصبحت كلمة (بيئية) مدرجة ضمن تسميتها الرسمية.

5) **تحويل إختصاصات البيئية من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي:** و ذلك في عام 1992، و قد أحدث لدى كتابة الدولة للبحث العلمي مديرية للبيئة تضمنت كل المصالح

[1] – خروبي محمد، الآليات الثانوية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماسر أكادمي، الميدان: الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013/2012، ص 17.

السابقة. و الجدير بالذكر أنه في عام 1993 تم إلغاء كتابة الدولة للبحث العلمي و إلحاق الإختصاصات البيئية بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93-235 المؤرخ في 02/10/ 1993[1].

6) **إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية و جماعات المحلية و البيئة:** مرة أخرى حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 94-247 المؤرخ في 1994/08/10 و ما يمكن ملاحظته في هذا الخصوص أن البيئة منذ أكثر من عشريتين لم تستقر على هيكلة واضحة المعالم من شأنها أن تنمو و تتوسع بمرور الزمن بل عرفت طيلة هذه المدة عدم الإستقرار و الإنقطاع و التركيب تم إعادة الترتيب للمصالح المكلفة بها و ذلك واضحا من خلال المراحل التي إتبعناها منذ إنشاء أول هيئة سنة 1974 إلى غاية سنة 1994 إلا أنه إبتداء من سنة 1994 أي بعد إلحاقها بوزارة الداخلية منح قطاع البيئة عناية أكبر.

7) **كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:** تم إنشائها بموجب المرسوم التنظيمي رقم 01-96 المؤرخ في 1996/01/05 و المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة، و قد وضع تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العامة للبيئة التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 107-95 في 1995/04/12 [2].

8) **إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم و البيئة:** و التي تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي 01-09 المؤرخ في 2001/01/07 و تتكون هذه الوزارة من عدة هياكل منها المديرية العامة للبيئة تضم 05 مديريات فرعية هي:

- ✓ مديرية السياسة البيئية الحضارية؛
- ✓ مديرية السياسة البيئية الصناعية؛
- ✓ مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي و الوسط الطبيعي و المواقع و المناظر الطبيعية؛
- ✓ مديرية الاتصال و التوعية و تربية البيئة؛
- ✓ مديرية التخطيط و الدراسات و التقويم البيئي؛

[1]- خروبي محمد الآليات الثانوية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ، ص 18.

[2]- خروبي محمد، نفس المرجع، ص 19.

ثانيا: المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة: هناك العديد من الهيئات الوطنية التي أنشأت خصيصا لحماية البيئة بشكل مباشر و أغلبها أنشئ في ظل القانون رقم 83-03 لسنة 1983 و بعضها أنشئ بعد صدور القانون 2003/10/03 و من بين هذه المؤسسات نذكر:

1) **الصندوق الوطني للبيئة:** أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 25-91 بتاريخ 1991/12/18 المتعلق بقانون المالية 1992 خاصة في مادته 189 المعدل و المتمم بالمادة 84 من قانون 97-02 بتاريخ 1997/12/31 و المتعلق بقانون المالية لسنة 1998 و تطبيقا لذلك صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-02 بتاريخ 1998/05/13 يحدد كيفية تسيير حسابات التخصيص الخاص الذي يحمل رقم 065-302 [1]المفتوح لدى الخزينة العمومية و يعتبر الوزير المكلف بالبيئة هو الامر بالصرف لهذا الحساب الخاص و من بين الحالات التي يدخل فيها الصندوق الوطني للبيئة لصرف الأموال فإنها توجه لتمويل:

- ✓ نشاطات رصد التلوث البيئي؛
- ✓ حالات التلوث البيئي المفاجئ؛
- ✓ الإعلانات التي تقدم للجمعيات الوطنية التي تنشط في مجال البيئة؛

2) **المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستدامة:** الذي تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-465 بتاريخ 1999/12/25 وهو هيئة إستشارية تعتمد على التشاور بين القطاعات، و تهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة التي تهدف أساسا إلى تحديد خيارات إستراتيجية كبرى لحماية البيئة و ترقية التنمية و ذلك بالإعتماد على كل الأطراف المعنية أي القطاعات الأخرى الحساسة.

3) **المفتشية العامة للبيئة:** تم إنشائها بموجب المرسوم 59-96 بتاريخ 1996/01/27 و هي المكلفة بضمان تنسيق المصالح الخارجية لإدارة البيئة و إقتراح التدابير التي من شأنها تحسين فعاليتها و دعم نشاطها.

[1]- عدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-237 بتاريخ 2006/07/04، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 2006/07/09.

4) **المحافظة الوطنية لتكوين البيئي:** أنشائت بموجب المرسوم 02-263 بتاريخ 2002 موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة طبقا للمرسوم 01-08 المؤرخ 2001/07/07 و المحدد لصلاحيات وزارة تهئية الإقليم و البيئة وحددت مهامها الأساسية في إعطاء تكوين و تخصص في ميدان البيئة إلى كل المتدخلين العموميين أو الخواص.

5) **الوكالة الوطنية للنفايات:** إستحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم 02-175 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و إستقلال المالي و تكلف بتقديم المساعدات للجماعات المحلية بتسيير النفايات كما تقوم بالمبادرة بالبرامج التحسيسية لإعلام و المشاركة فيها[1].

المطلب الثالث: الإستراتيجيات و خطط التنمية المستدامة

قامت الجزائر بوضع خطط و إستراتيجيات التي تعنى بتحقيق التنمية المستدامة إقتصاديا و إجتماعيا و بيئيا، فهي ترمي إلى تكريسها و ذلك عن طريق ثلاث محاور أساسية:

- ✓ بعث التنمية الإقتصادية لإنشاء الثروات، خلق مناصب شغل و مكافحة ظاهرة الفقر؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، و الأراضي الفلاحية الغابات و التنوع البيئي؛
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات عمليات التطهير و مختلف الشبكات؛

لبلوغ هذه الأهداف تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة، إلا أن تحقيق هذا المخطط يتطلب وضع مختلف التدابير التي تتكيف مع مستلزمات المحافظة على البيئة. كما شرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية إنطلاقا من 2001 رافقتها عملية التحسيس تجاه المواطنين قصد الحفاظ و تدعيم السياسة البيئية حيث تم وضع أدوات إقتصادية و مالية و ترتيبات جبائية[2].

أولا: إقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية: سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب و الرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث و خاصة تلوث الهواء و الماء، و ذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية و هذا يؤثر سلبا على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط

[1]- خروبي محمد، الآليات الثانوية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2]- منتدى التمويل الإسلامي، مقالة بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر.

الساحلي و هي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية، غير أن الجباية عن التلوث في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب في غياب الإحصاءات التي من شأنها أن تكشف عن أرقام من جهة، و من جهة أخرى تتميز الأدوات المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية و إنصرافها إلى تغطية أمور أخرى في موازنة الدولة و سوف نتطرق إلى أهم الأدوات الجبائية المستخدمة.

1) الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة: إبتداءًا من قانون المالية لسنة 1992 أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة بمعدلين أساسيين:

- بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم **30.000 دج** إذا كان لها نشاط واحد خاضع لإجراء التراخيص، و 3000 دج إذا كان لها نشاط واحد خاضع لإجراء التصريح.
- بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أقل من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى 6000 دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص و 750 دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

الخاضعة للترخيص: هي التي ينجم عن نشاطها الإستغلالي أخطار و مساوئ قد تكون لها تأثير على الصحة العمومية، النظافة، الأمن و الفلاحة و المعالم السياحية.

الخاضعة للتصريح: هي التي لا تسبب أي أخطار أو مساوئ للمصالح المذكورة و في قانون المالية لسنة 2000 تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطرة على البيئة، و قد تمثل التعديل في إحداث تغييرين: الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم و الثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص و حيث أن هذه الأخيرة ترتب حسب درجة الأخطار أو المساوئ التي تنجم عن إستغلالها إلى ثلاث أصناف[1]:

- منشآت خاضعة إلى ترخيص الوزير المكلف بالبيئة؛
- منشآت خاضعة إلى ترخيص الوالي المتخصص إقليميا؛

[1]- كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- منشآت خاضعة إلى ترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا؛

2) **إتاوة المحافظة على جودة المياه:** جاء قانون المالية 1996 ليؤسس إتاوة على جودة المياه و التي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية و هي تخص مؤسسات إنتاج المياه و توزيعها (بلدية، ولائية، جهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية، جهوية) و بصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك و تستغل آبارا أو تقنيات، وتوجه هذه الاتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج و خطط حماية جودة المياه و الحفاظ عليها.

3) **رسوم أخرى:** تتعلق برسم التطهير و الرسم على البنزين غير إيجابي من الرصاص لأنه خطر على الصحة العامة فتسعى السلطات العمومية إلى تعميم إستعمال البنزين الخالي من الرصاص على إعتباره أنه غير ملوث بالمقارنة مع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى تخفيض سعره كسياسة تحفيزية و في المقابل أنشأ قانون المالية لسنة 2000 الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص سواء كان بنزين عادي أو ممتاز بحث يفرض 1 دج لكل لتر و هو يحصل لحسابي التخصيص الخاصين بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة، الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث. و ذلك مناصفة أي 50% لكل صندوق.

كما سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع بإشراك المسؤولين عن الأضرار المتسب فيها للبيئة.

كما جاء في قانون المالية لسنة 2004 على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا و قانون المالية لسنة 2006 جاء رسم على الإطارات المطاطية الجديدة مستوردة أو المنتجة محليا و جاء في القانون المالية التكميلي لسنة 2011.

ثانيا: المخططات الوطنية: بعد تفاقم مظاهر التلوث إقتنع المخطط الوطني بضرورة الإهتمام بالبيئة و تم إعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996 و تلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة 2001.

1) **المخططات الوطني للأعمال من أجل البيئة (PANAE) 1996:** تضمن جملة من الأهداف و التوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية و الكشف عنها و تحديد الأسباب المباشرة

و غير المباشرة لظاهرة التلوث و إعتماد نظام الأولوية لمعالجتها و إستكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئية بإحداث مفتيشيات البيئية على مستوى كل ولاية و تعزيز سلطاتها الإدارية و القضائية و لغرض تنفيذ هذه التوجيهات حدد البرنامج الوطني لنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين حيث غطت المرحلة الأولى التي سميت "بالحصيلة و التشخيص" مجموعة من الموضوعات (الصحة، البيئة، التلوث بالتدفقات السائلة و النفايات و التلوث الجوي، تدهور التربة و الغابات و السهول، التصحر، الموارد المائية، التنوع البيولوجي) أما بالنسبة للمرحلة الثانية " بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة" التي إنتهت سنة 1999 و تم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية[1].

2) **المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية و التنمية المستدامة:** pndd 2009 تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة و مستقبلها لسنة 2000 و أعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2001/08/12، نظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة و ضرورة القيام بإتخاذ تدابير إستعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير إلتزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة و مخطط للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة و تخصيص استثمارات بيئية عامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي 2004/2001.

وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة بعد الدراسة و النقاش و شكل برنامج عمل الحكومة في ميدان البيئة على الأمدين القصير و المتوسط و تتضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئية و ترتيبها و أعد لها إستراتيجية للقضاء عليها. و لقد إعتمد المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية بحماية البيئة طريقة تدريجية من خلال إعتماد الإستراتيجية البيئية في الجزائر 2011/2001 التي تمثل الإطار الإستراتيجي العشري الذي يظهر المشاكل الإيكولوجية كانت مرتبطة بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلد، و بالتالي قررت الجزائر أن نستثمر في التنمية المستدامة. هذا القرار يعتبر المبدأ الأساسي للإستراتيجية البيئة 2001 إلى 2011 التي تسعى لتحسين صحة و نوعية حياة المواطن و ذلك بالتقليل

[1]- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، ص ص 51-54.

من الملوثات الصناعية الخطيرة و المحافظة على الرأسمالي الطبيعي، ترشيد الطاقة و إستخدام المواد الأولية و تقوية و تدوير النفايات[1].

في عام 2000 وصف التقرير الوطني حول وضعية و مستقبل البيئة في الجزائر أن تواجه أزمة إيكولوجية مهددة لنظام البيئة و بالتالي التنمية المستدامة و حدثت بالفعل أزمات لتدهور التربة و الندرة المائية التي تسببت في خسارة الغطاء الغابي و التغيرات البيئية و قلة الأمطار.

في عام 2004 صرح وزير البيئة أن الدولة الجزائرية قطعت شوطا كبيرا في الإهتمام بالبيئة في كافة مجالاتها و أن الدولة أصدرت 12 قانونا مؤطر للعمل البيئي.

في 2010/11/23 صرح شريف رحماني لوسائل الإعلام المحلية و الدولية بأن الجزائر في محادثات هامة مع ألمانيا فيما يخص تطوير و تأهيل البيئة و المحافظة عليها و على البنية الإيكولوجية الجزائرية بداءا بالمؤسسات الإقتصادية. ذلك أن ألمانيا رائدة في هذا المجال و يمكن عرض أهم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية و الخاصة بحماية البيئة.

في مجال التصحر: قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة للحد من رقعة التصحر حيث تم تخصيص 800 مليون دولار سنويا لتنفيذ هذا المشروع، و تم ما يقارب 3 ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996 بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير، كما عقدت عدة مؤتمرات و إتفاقيات و ورشات عمل بشأن هذه الظاهرة، ونظرا للمقترحات التي قدمتها الجزائر في مجال التصحر و حماية البيئة في المناطق الجافة عين وزير البيئة الجزائري سفيرا لمنظمة "صحاري العالم" سنة 2006.

في مجال التلوث الجوي: إتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من نقاط القطر الجزائري و إختيار أنواع من الوقود الخالية من الملوثات و التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص) بالإضافة إلى سوناطراك إستثمرت 272 مليون

[1]- شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، جامعة شلف، ص 102.

دولار أمريكي لتقليل من تلوث الغازات المحروقة. كما تنفذ الجزائر برنامجا واسعا لحماية الجو (برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون و تشجيع الإقتصاد في الطاقة) كما تبنت الدولة سياسة غلق المصانع المسببة للتلوث و الضارة بصحة الإنسان كغلق وحدة زهانة بمعسكر في أوت 2008 المفرزة للأميانت بعد غلق وحدة "مفتاح" بالبليدة حيث تبين أن هذه المادة تسبب السرطان.

في مجال تلوث المياه والبحر و المناطق الشاطئية: بادرت الجزائر في إعداد خطة لتهيئة الشاطئية إضافة إلى ذلك الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية و تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء و يقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية المتعلقة بتجديد و توسيع تمويل بالماء للمنشآت بمبلغ 170 مليون دينار جزائري أنجزت منه نسبة 50%.

في مجال النفايات الحضرية و الصناعية: قامت بتقليص حجم المخزونات و خطر المنتوجات الصناعية وفرض غرامة على من يقوم بتلويث البيئة، معالجة النفايات و تشجيع المشاريع، للمحافظة على البيئة و بمحاولة إزالة كمية النفايات التي تفرزها كالزئبق و الزنك و بقايا النفط و يستوجب ذلك إستخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع المقاييس البيئية، وقد تم إبرام حوالي 60 عقدا خاص بالبيئة بين وزارة البيئة و المشاريع العامة في مجال الغذاء و الصناعة و فيما يخص النفايات الحضرية تم إتخاذ إجراءات لمحاولة تقليل من أضرارها و ذلك بفرض قيمة 26 مليون دولار أمريكي تم منحه من طرف البنك الإسلامي لولاية الجزائر[1].

في مجال التنوع البيئي: في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية إستفادت الجزائر من الدعم التقني و المالي من طرف الصندوق العالمي للبيئة وتجسد ذلك في وضع مخطط لتسيير منطقة سهل قرباس بسكيكدة من أجل الإستعمال العقلاني لموارد المنطقة المحيطة و الهدف من هذا المشروع محافظة على التنوع البيئي الموجود في حالة خطر و تم في سنة 2008 توقيع إتفاقية لتحسيس حول التنوع البيئي و قد أكد وزير البيئة و تهيئة الإقليم أن الأمر يتعلق ببرنامج وطني موجه لجميع السلطات الوطنية ذات الطابع الوطني و الجهوي و المحلي بهدف التحسيس و إدراج ثقافة النوع البيئي داخل مشاريع و المجتمع ككل.

[1]- شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

في مجال التربة البيئية: إن الوعي بثقافة بيئية نابعة من السياسة البيئية الناجحة حيث تم ربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي و في هذا الصدد أدرجت الجزائر دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول و طبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية لطور الثاني كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة.

المبحث الثاني: الإمكانيات و المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع عدة مشاريع تتلائم مع الإمكانيات المتوفرة لديها لضمان حاجيات الحاضر و المستقبل.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية و البشرية

تتربع الجزائر على مساحة شاسعة جدا الأمر الذي يعتبر سلاحا ذو حدين فمن جهة تعتبر ثروة متعاظمة تعد سندًا وجيهًا للإقتصاد من خلال الإمكانيات التي توفرها و الموارد التي تحويها و من جهة ثانية تمثل تحديا كبيرا في كيفية إستغلالها و إستثمارها و قبل ذلك كله كيفية التحكم و السيطرة عليها بطريقة عقلانية و رشيدة فتحقق فيها الكفاية و العدالة دون الإلحاق الضرر بها، بغية تحقيق التنمية المستدامة المنشودة و من خلال هذا المطلب نحاول أن نمسح جزء من جغرافية الجزائر و الأنظمة البيئية و الهياكل المكونة ثم نحاول إلقاء نظرة عن قدرة و إستعداد الإقليم و المناخ و إنتشار السكان في الجزائر بشكل عام.

أولا: الأراضي و الأنظمة البيئية في الجزائر

1)**التوزيع العام للأراضي في الجزائر**: تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية للبلاد حولي 42.4 مليون هكتار ما يعادل 19% من المساحة التراب الوطني و تتضمن[1]:

- المناطق الرعوية و المراعي و هي مجموع المساحات التي لم يتم إستغلالها منذ 5 سنوات على الأقل؛
- الأراضي الغير منتجة للمستثمرات الفلاحية و تتضمن هذه المزارع، الإصطبلات الاودية الضيقة و المسالك و القنوات تبلغ مساحتها حولي 944095 هكتار و تمثل نسبة 25% من المساحة الإجمالية الفلاحية للبلاد؛
- المساحة منذ 5سنوات على الأقل و مساحتها حولي 8.4 مليون هكتار أي 20% من المساحة الفلاحية الإجمالية و تتنوع كالآتي:

✓ **منتجات نباتية:** 3.8 مليون هكتار أي 46.3 من المساحة الفلاحية المستغلة.

[1]- وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية، تقرير عن تحليل حوادث الغابات، الوكالة الوطنية للغابات (ANF)، 2011.

- ✓ **أراضي في حالة راحة:** 3.2 مليون هكتار أي 45.5% من المساحة الفلاحية المستغلة.
- ✓ **الأشجار المثمرة:** 576990 هكتار أي 7.01% من المساحة الفلاحية المستغلة.
- ✓ **الكروم:** 81550 هكتار أي 1% من المساحة الفلاحية المستغلة.
- ✓ **المروج الطبيعية:** 23640 هكتار أي 0.3% من المساحة الفلاحية المستغلة.
- ✓ **أراضي منتجة للحلفاء:** تمتد على مساحة تبلغ 2.5 مليون هكتار و تمثل 1.1% من المساحة الإقليمية و تمتد على كل المناطق الشبه صحراوية و المناطق السهبية.
- ✓ **أراضي غابية:** تتكون من الأدغال و الغابات و تحتل مساحة تبلغ 4.2 مليون هكتار أي 1.8% من المساحة الإقليمية و تعتبر نسبة جدا ضئيلة بالنسبة للمساحة الإجمالية.
- ✓ **أراضي غير منتجة خارج الفلاحة:** و تشمل الأراضي غير منتجة و غير مرشحة لا لزراعة و لرعي، تشمل الكثبان و الأراضي الصخرية، العمرانية الأودية و الطرق و الانهار....الخ تتربع على مساحة قدرها 195.7 مليون هكتار تمثل 80% من المساحة الإقليمية[1].

2) الأنظمة الجبلية و الغابية:

أ. الأنظمة الجبلية: يمكن تقسيم جبال الجزائرية إلى ثلاث مجموعات:

- ✓ الأطلس التلي في الشمال؛
- ✓ الأطلس الصحراوي في الجنوب؛
- ✓ الهقار و الطاسيلي في أقصى الجنوب؛

يغطي كل من الأطلس التلي و الصحراوي مساحة تقدر بـ 12.130.000 هكتار و يحتل الأطلس التلي لوحده مساحة 7.765.000 هكتار و كل سلسلة جبلية تمتاز على الأخرى بخصوصيات من حيث الطابع الإيكولوجي فالأطلس التلي أكثر رطوبة و أكثر تشجيرا و كثافة و تنوعا من الأطلس الصحراوي الذي يعتبر هو الآخر أكثر تنوعا من الطاسيلي و الهقار.

[1] – تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 134.

تلعب الجبال دورا هاما في ميادين التنوع البيولوجي و المناخ و موارد المياه و حاليا تشكل الجبال نظاما ضعيف الإندماج في الإقتصاد الوطني فهناك بعض المناطق الجبلية عرضة للخطر و لاليات تدهور مواردها البيولوجية و البيئية الى جانب التربة، كجبال شقران مثلا و يظم الجبل 25% من إجمالي السكان و 11% من المساحة الفلاحية المستغلة. إن تطور حصة الأراضي الفلاحية المستغلة التي تراجعت من 3 إلى 2 هكتار للرفد الواحد سنة 2010 تطرح رهانات عديدة تتجه الى تعزيز مفهوم الامن الغذائي و النمو الحضري و اعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ومن بين خصائص المناطق الجبلية ما يلي[1]:

- الجبال الرطبة لشمال شرق الجزائري التي تمتد من شرق العاصمة الى الحدود التونسية حيث لا يتجاوز علوها 2300 متر، و أعلى نقطة فيها تقع في جبال جرجرة 2305 متر، تمتاز بغطاء نباتي كثيف و كثافة سكانية عالية؛
- جبال الوسط و الغرب و هي عموما أقل تشجيرا و عرضة لعوامل التدهور الأكثر حدة بسبب إنجراف التربة و النشاطات إقتصادية محدودة مع كثافة سكانية كبيرة.

ب. **الأنظمة الغابية:** ترتبط الغابات الجزائرية مباشرة بالمناخ المتوسطي الذي يميز مجمل شمال الجزائري و جزءا كبيرا من الصحراء و تباين هذه الغابات من حيث توزيعها الغير متساوي وفقا لتوزيع المناخ، الغلاف الجوي للأرض حسب الإحصائيات فقد قدرة مساحة الغابات بحوالي 2.975.000 هكتار، فالمحافظة عليها تسمح بإستغلال الأراضي و ثرواتها لأغراض عدة كالحطب ومشتقاته و الفلين و النباتات و الأعشاب الطبية و غيرها كما تلعب دورًا هامًا في المحافظة على الأراضي و تقليص إنجراف التربة و حماية الإقليم[2].

[1]- تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مرج سبق ذكره، ص 135.

[2]- تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، دار الحقائق، 2005، الجزائر، ص 80.

ثانيا: الإقليم و المناخ و السكان في الجزائر:

1) **مناخ جاف و شبه جاف:** بالرغم من الواجهة الساحلية المتوسطية بطول 1200 كلم إلا أن الجزائر تعاني من نقص تساقط الأمطار وضيق المناطق الشمالية التي تستفيد من ظروف تساقط مقبول نسبيا للأمطار بكمية سنوية تقدم 400 ملم في حين يخضع حوالي 95% من التراب الوطني لظروف مناخية غير مواتية و بالتالي تؤثر مباشرة على الحجم السنوي المتوسط للموارد المائية المتجددة.

تنقسم تضاريس الجزائر إلى ثلاث مناطق: المناطق التلية، الهضاب العليا و الصحراء.

✓ المنطقة التلية: تمثل 4% من المساحة الاجمالية للبلاد، تتكون من جهة من فضاء ساحلي بعرض من 80 إلى 190 كلم و بطول 1200 كلم، أما الجهة الأخرى فهي تشمل مختلف الأحواض و السهول الفلاحية.

يتكون الشريط الساحلي من السهول (المتيجة، التافنا لكل من سكيكدة و عنابة) و كذا الهضاب (هضاب مستغانم) بالإضافة إلى سلسلة الأطلس التي تتميز جبالها بالتماسك و غطاء نباتي كثيف و مناخها ذو الطابع المتوسطي يتخللها احيانا المناخ القاري، تتوفر هذه المنطقة على 2.5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي تعتبر من أحسن الأراضي الفلاحية للبلاد بفضل الظروف المناخية للمنطقة التي تجمع 25% من إجمالي مياه ينابع الإقليم.

الساحل هو المنطقة الأكثر حظا في البلاد، بسبب مناخه و موارده و معطياته الجيو ستراتيجية مما زاد من حساسيتها كونها مستهدفة و هي بذلك عرضة لمختلف الأعباء الثقيلة التي تهدد مواردها و توازنتها البيئية الأساسية.

✓ **الهضاب العليا:** تحتل حوالي 9% من التراب الجزائري و هي تشكل راوق عريق يحده من الشمال سلسة الأطلس التلي و من الجنوب سلسلة الاطلس الصحراوي، وتحتوي الهضاب العليا في ضفافها الشمالية على الجزء الاكبر من التراث الفلاحي للبلاد بـ 5 مليون هكتار أي ثلثي إجمالي المساحة الصالحة للزراعة و التي تواجه تهديدا كبيرا بالتصحر بسبب الاختلالات الناشئة عن الظروف الاجتماعية

و الاقتصادية غير الملائمة، كما تتميز هذه المنطقة بمناخها الجاف جهة الغرب و شبه الجاف شرقا، و تتراوح كمية الامطار المتساقطة 400 ملم شمالا و 400 ملم جنوبا و يسودها مناخ قاري حار صيفا و باردا شتاء[1].

- ✓ **منطقة الصحراء:** تمثل حوالي 87% من المساحة الاجمالية للبلاد، تمتاز هذه المنطقة بشدة تغير درجة الحرارة بين الصباح والليل و مناخها الجاف حيث لا يتجاوز معدل التساقط السنوي للامطار عن 100 ملم سنويا و تتميز بالمقابل بوجود احتياطات هامة من المياه الجوفية المتحجرة و عموما تمتاز بندرة الموارد الطبيعية من حيث الغطاء النباتي و التضاريس التلية و هي موزعة بكيفية غير متساوية إضافة إلى العوامل المناخية القاسية التي تؤثر على تواجد السكان أو إقامة المشاريع فيها

2) تهيئة الإقليم و إنتشار السكان في الجزائر:

أ. **إنتشار السكان:** يتمركز السكان في الجزائر في المنطقة الساحلية (المنطقة التلية) بحوالي ثلثي عدد السكان الاجمالي بالرغم من أنها لا تمثل إلا 4% من التراب الوطني مقابل 9% للهضاب العليا التي لا تضم إلا حوالي الربع من نصف إجمالي السكان و 87% من التراب الوطني بالنسبة للجنوب الذي لا يقطنه إلا 10% من الجزائريين.

تمركز النشاطات و الهياكل الاقتصادية: إن معظم النشاطات و الهياكل الإقتصادية موجودة في المنطقة الساحلية، حيث تضم المنطقة التلية على أفضل القدرات الفلاحية بأغلب المساحات المسقية و كذا ميزات طبيعية و خاصة مناخية (مناخ الابيض المتوسط) وتتمركز فيها حوالي ثلثي عدد المركبات و المؤسسات الاقتصادية متمركزة في هذه المنطقة خاصة منها الساحلية التي تحوي لوحدها على نسبة 51% (وهران، أرزيو، الجزائر العاصمة، سكيكدة، عنابة).

نمط المعيشة أو نموذج الإستهلاك: يعتبر كل من القدرة الشرائية و التعمير لأطول مدة في الحياة عاملان أساسيان في تحديد نمط معيشة المواطنين، ففي الجزائر تتميز بتنوع التقاليد الغذائية و حركة إنتقال السكان و إستهلاك الموارد الطبيعية فالفئة المحرومة معرضة أكثر للأمراض و الأوبئة تذبذب النمط المعيشي و إختلاف نموذج الإستهلاك في الجزائر خاصة عند بداية اضمحال الطبقة المتوسطة عقب سقوط النظام الإشتراكي مما

[1]- تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-141.

أدى إلى تشكل طبقتين الأولى غنية تمتاز بنموذج إستهلاك عالي من خلال الإهتمام أكثر بالكميات في ظل تحقيق أغلب الضروريات، أما الطبقة الثانية الفقيرة تمثل الغالبية الساحقة تمتاز بمستوى معيشي بسيط و قدرة شرائية ضعيفة مما أدى إلى وجود تناقضات و فوارق إجتماعية و إقتصادية بين افراد المجتمع الجزائري إضافة إلى الظروف الامنية و السياسية.

المطلب الثاني: المشاريع المنجزة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع مشاريع تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر و المستقبل الأجيال القادمة، فرات في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية حول مستقبل التنمية في البلاد، بحيث وضعت إستراتيجية للعشرية 2014/2001 تندرج حول تحقيق بعض الأهداف من بينها: إدماج الإستمرارية البيئية في برامج التنمية الإجتماعية و الإقتصادية العمل على النمو المستدام و تقليص ظاهرة الفقر و حماية الصحة العمومية للسكان.

أولا: مشروع تهيئة الإقليم: أصدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة يهدف إلى[1]:

1) مكافحة أسباب النزوح الريفي و إنعاش المناطق المهمشة.
2) إعداد إستراتيجية لإعادة التوازن في توزيع النشاطات و وسائل التنمية.
3) المحافظة على البيئة و تثمين الأنظمة البيئية.
4) وضع بنية حضرية حقيقية و تنظيم سياسة المدينة.
5) دمج البعد المغاربي و المتوسطي و ترقية التنمية المحلية و التسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طرق ثلاث محاور:

- بعث التنمية الإقتصادية لإنشاء الثروات و مناصب الشغل و مكافحة ظاهرة الفقر.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه و الأراضي الفلاحية و التنوع البيئي.

[1]- المواد 7، 8، 9، 10، 11 الخاصة بمشروع نظام تهيئة الاقليم، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 17، وحرر بالجزائر في 10 مارس سنة 2007.

- تحسين الاطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات و عمليات تطهير لمختلف الشبكات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة التنمية المستدامة.

فقد وزع المشرع الجزائري برامج الجهات لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة بحسب التجانس الطبيعي على المستوى الوطني بالكيفية التالية[1]:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية شمال- وسط.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية شمال – شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية شمال – غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية الهضاب العليا – غرب.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية جنوب – شرق.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم و تنمية جنوب- غرب.

كما بادرت وزارة المالية في الإطار الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع التالية:

- ✓مشروع حماية الساحل؛
- ✓مشروع حماية التنوع البيولوجي؛
- ✓مشروع خاص بتوفير الماء الشروب؛
- ✓مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية؛
- ✓إنجاز مشروع خاص بالبيئة؛
- ✓وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم؛
- ✓عملية تحسين المحيط الحضري؛

[1]- شادي عز الدين، التنمية المستدامة في الجزائر، بحث في مجال إتصال بيئي، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 19.

ومن شأنها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق إنسجام و توازن بين المناطق و القضاء على اللامساواة المتفاقمة. إن هذه الإستراتيجية تمتد إلى أفاق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإستناد من خلال الصندوقين أحدهما مخصص لجنوب البلاد و الآخر لمناطق الهضاب العليا و في هذا الإطار يجب تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف الإجتماعية و النشاط الإقتصادي لهذه المنطقة.

أ. **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق- غرب فان حافظة الدراسات و الانجازات تتضمن ما يلي[1]:

- ✓ الطريق العرضي للهضاب العليا؛
- ✓ الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛
- ✓ استكمال الطريق العابر للصحراء؛
- ✓ تهئية الطرق الساحلية؛
- ✓ بناء منشاءات التخفيف من إزدحام المدن الكبيرة؛

ب. **البنى التحتية للمطارات:** تتمثل في:

- ✓ مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛
- ✓ توسيع قدرات إستيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف، برج باجي مختار وكذا إنجاز مطاري شلف و البيض؛
- ✓ تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة النفطية؛

ج. **البنى التحتية البحرية:**

- ✓ صيانة هياكل القاعدية و تطويرها؛
- ✓ تطوير الموانئ النفطية و تأهيلها؛
- ✓ تحسين ظروف إستقبال المسافرين، تعميم إستعمال الأدوات الحديثة للتسيير و الإعلام الآلي، تعميم إستعمال الأجهزة الكاشفة (سكانير)؛

[1] – زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، 2006/2005، ص 200.

د. البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية:

- ✓ إنجاز خط يربط رجم دموش بمشرية؛
- ✓ تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة- سعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛
- ✓ الخط الخلفي جنوب جنوب حاسي مسعود –الجلفة عبر توقرت و الجلفة؛
- ✓ تحديث الخط بين غليزان و تيارت؛
- ✓ إنجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية و تيزي وزو و كهرباته و كذا خط شرق –غرب في شمل البلاد؛
- ✓ تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- ✓ تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة؛

هـ. البنى التحتية للنقل و أمن الطرق: بإستكمال مشروع مترو الجزائر في الأجيال المحددة، ولبلوغ هذه الغاية، سيتم إعتماد خيارات كبرى بسرعة قصد التحكم في التكاليف و ضمان الإستغلال الفعال و السريع في خدمة المرتفقين.

كما أنه سيتم تطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية و الكابل عبر المدن الكبرى، و سوف يخضع أمن الطرق الذي ستتم مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات اكثر صرامة على مخالفات قانون المرور، كما يتم مواصلة برامج توعيته بإتجاه المرتفقين، و المدرسة، قصد تقليل حوادث المرور. بالاضافة الى برامج الكبرى: مشروع السد الاخضر و مكافحة التصحر و التشجير، برامج التاميم الاراضي الفلاحية؟، مشروع بناء الف قرية فلاحية.

وضعت وزارة التخطيط و التهئية العمرانية تتميم اداري جديد الذي يحدد عدد الولايات بـ 48 ولاية.

في إطار المؤسسات الصغيرةو المتوسطة: قررت الوزارة انشاء الف مؤسسة على أفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية و الإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.

في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات cet في اهم المراكز الحضارية في البلاد بالإضافة إلى هذا هناك أعمال تتمثل في:

- ✓ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من اماكنها، وضع جهاز مراقبة الهواء، مشروع إنجاز الحضيرة الطبيعية دنيا و التي تمتد مساحتها 200 هكتار (الجزائر العاصمة الجديدة)؛
- ✓ إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الابيض المتوسط الذي يهدف الى الحماية و الاستغلال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ منطقة الجزائر العاصمة؛

ثانيا: مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير: أبرزت نتائج تطبيق مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير قفزة نوعية خاصة من الناحية الاقتصادية[1].

1) أهمية و أهداف المشروع:

البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفرلطية و تشير الاحصائيات التي تمت في الثلاثي الأول من سنة 1994 أن 6300 مركز يحتوي 270000 ساكن و يتطلب أكثر 40000 كلم من الشبكة الخاصة لسد الاحتياجات الضرورية و يختص هذا البرنامج بايصال كهرباء لـ 20 قرية نائية بالجنوب و هذه القرى المعنية متواجدة في ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) و تعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المسؤلة عن إنجاز هذا البرنامج لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبية و كذا مراكز البحث و التنمية في حكم أن لها الأولوية في خوض تطبيق التقنيات و من أهداف المشروع نذكر:

- ✓ إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طريقها في النفاذ؛
- ✓ إستخدام مصدر طاقة نقي و نظيف وغير ناضب؛
- ✓ توفير مناصب شغل جديدة و في مختلف القطاعات لامتصاص البطالة؛
- ✓ المساهمة في محاربة ظاهرة النزوح و ذلك عن طريق توفير طاقة لاستخدامها في مختلف المراحل الزراعية و كذا تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء الى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن؛

[1] – فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص ص 154، 155.

2) واقع انجاز المشروع:

قرية مولاي لحسن: هي أول قرية بدأت التشغيل التي تقع بولاية تمنراست و التي تتواجد ما بين تمنراست و عين صالح بواسطة الصحراء و التي تصل بها الحرارة الى 48 درجة مئوية في الصيف و هي مجهزة كلية بالطاقة الشمسية عن طريق:

- ✓ نظام شمسي فولتو فولطي بقوة 6 كيلواط كالوري لتوفير الإحتياجات الطاقوية الضرورية لـ 20 مسكن القاطنين بها و قد بدأ التشغيل بها سنة 1998 و قد أنجز أكثر 1300 كيلواط/ سا.
- ✓ ساخن الماء بالطاقة الشمسية بسعة 200 لتر مستعمل لتوزيع العمومي و تزويد السكان بالماء الصحي و من أجل تخفيف إستهلاك الغاز و تفادي الحطب و الوسائل الأخرى.

قرية غار جيلات: بقوة اجمالية 34.5 كيلواط كالوري موزعة على 11 أجهزة الفوتوفولطية ذات أنواع مختلفة للتوزيع لما يقارب 50 مسكن و مختلف المرافق العمومية الأخرى.

قرية حاسي منير: قوة إجمالية 21 كيلواط كالوري ما بين 4-24 مسكن.

قرية تاحيفات: بقوة إجمالية 61.5 كيلواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين 14-100 مسكن، وقد بدأ التشغيل بالموازاة للنظامين بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن و الباقي في طريق التشغيل.

قرية عين دلاغ: بقوة إجمالية 15 كيلواط كالوري بعدد أنظمة فوتوفولطية ما بين 3-25 مسكن.

قرية عراق: بقوة إجمالية مركبة 52.5 كيلواط كالوري عدد الأنظمة الفوتوفولطية ما بين 12-88 مسكن المنجز فعلا و الذي بدأ في التشغيل 3 أنظمة بقوة 12 كيلواط كالوري لتزويد 20 مسكن و الباقي في طريق التشغيل.

قرية تاماجارات: بقوة إجمالية مركبة 24 كيلواط كالوري عدد الأنظمة الفوتوفولطية ما بين8- 42 مسكن و الشغل منها فعلا نظام واحد بقوة 6 كيلواط كالوري لتزويد 10 مساكن للاحتياجات اليومية.

مشاريع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة سونطراك و سونلغاز و مجموعة سيم و إستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة اسكران التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء الى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا بالإضافة إلى إنجاز أو محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز و الطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي رمل و هي تمثل أكبر حقل غازي في إفريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل و نظيف على مساحة 64 هكتار حيث توجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر كما تمت برمجة محطتين سنة 2013 و يتعلق الأمر بمحطة "المغير" بولاية الوادي، و محطة "النعامة" بولاية البيض بغرب البلاد.

ثالثا: مشروع الطاقة المتجددة في الجزائر: قد وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن اطار قانوني و نصوص تنظيمية تمثلت في قانون التحكم في الطاقة، قانون ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة إلى جانب قانون الكهرباء و توزيع العمومي للغاز، أما على الجانب قطاع الطاقة يتم التكفل بالنشاط المتعلق بترقية الطاقات المتجددة و عقلنة استعمالها كما تتدخل مراكز البحث و التطوير الكهرباء و الغاز في انجاز و صيانة التجهيزات الشمسية التي تم انجازها، و بغرض اعداد اداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقات المتجددة قامت وزارة الطاقة و المناجم بانشاء شركة مشتركة بين كل من شركة سونطراك و سونلغاز و مجموعة سيم بمشروع "NEAL" نيو اينارجي الجيريا المؤسسة سنة 2002 و تتمثل مهمتها في إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة و تطويرها و من أهم المشاريع[1]:

- ✓ مشروع 150 ميغاوات تهجين شمسي في حاسي الرمل و الذي بدأ الانتاج لاحقا سنة 2011 بإستطاعة تقدر بـ 25 ميغاوات من أصل شمسي؛
- ✓ مشروع إنجاز حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاوات في منطقة تندوف؛
- ✓ إستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية و الذي دخل كليا نطاق العمل سنة 2009، هناك منشآت آخرى أقامتها الجزائر في المنطقة الجنوبية، نجحت بتزويد 300 منزلا بالطاقة الكهربائية

[1]- زواوية احلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، و علوم التسيير، 2012-2013، ص ص 184، 185.

المستمدة من الرياح و 18 قرية بطاقة كهربائية مستمدة من الشمس و في عام 2007 تم تشيد محطة للطاقة الهجينة تستخدم الطاقة الشمسية و الغاز الطبيعي لإنتاج 180 ميغاواط من الكهرباء إلى جانب خطط لتوليد الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية في الصحراء بقدرة 150 ميغاواط.

✓ و تركز إستراتيجيات تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر الوصول في افاق 2015 الى حصة من هذه الطاقات (بما فيها التوليد المشترك) في الحصيلة الوطنية للكهرباء بنسبة تفوق 6% أما عن نتائج إدخال الطاقات المتجددة في تطبيقها و مشاريع تشييد المصانع و الهياكل القاعدية فمن شأنها:

- إستغلال أكبر للقدرات المتجددة المتوفرة؛
- مساهمة أفضل في تخفيض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- تخفيض حصة الطاقات الأحفورية في الحصيلة الطاقوية الوطنية؛
- تطوير الصناعة الوطنية و توفير مناصب الشغل، حيث من المقدر لمشاريع الطاقة المتجددة أن تخلق 1.421619 منصب عمل بحلول 2025 و عدد المشاريع الناشطة في مجالات الطاقة الجديدة و النظيفة بـ 289594 مؤسسة؛

رابعا: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة و مناطق التوسع و المواقع السياحية:

1) صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06 على مشروعي القانوني قانون التنمية المستدامة و قانون مناطق التوسع و المناطق السياحية و قد اخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة الى مصاف القطاعات التي تدير الثروة و تسيرها عقلانيا وتتمحور هذه التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى و عدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني اسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل، و يعتمد على تثمين ثروات الطبيعية الثقافية و الحضارية المتاحة و كذلك حول إعادة الإعتبار إلى المؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع مستواها و قدرتها الإيوائية و الإستقبالية مع تنوع العرض السياحي و تطور أشكال جديدة من الأنشطة السياحية[1].

[1]– مرسوم تنفيذي رقم 7، العدد 86، المؤرخ في 21 صفر 1428، الموافق لـ 11 مارس 2007، يحدد كيفيات إعداد المخطط التهيئة للمناطق و المواقع الساحية، الجريدة الرسمية العدد 17 الصادرة في 14 مارس 2007.

و في الأخير اجمعوا على الاهمية التي تتضمنها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة و تحديد اوليات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

2) صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع و تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الإستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن، و تمثلت التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات و مخطط التهيئة السياحية و آليات المراقبة.

خامسا: مشروع الصرف الصحي للنفايات: يتمحور هذا المشروع في ما يلي:

- فالجزائر تنتج سنويا ما يقدر بـ 200 الف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة اساسا عن النشاطات الصناعية و الزراعية و العلاجية، هذه الاخيرة كانت تخزن ضمن وحدات انتاجية او يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة اسسا للنفايات المنزلية و في حالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية و الجوفية و قد شرعت الجزائر تمثل في وزارة البيئة لتهيئة الاقليم يوضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة و المخطط الوطني للنشاطات البيئية و التنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسيير جبريا يخضع لمقاييس بيئة عالمية، هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح ببقاء على الاخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة و النفايات الخاصة و قد انطلقت وزارة تهيئة البيئة و الاقليم في احصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب اشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات.
- و بالفعل شهدت 7 ولايات في البلاد هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، مسيلة، باتنة تنظيم ورشات دراسة، كل واحدة منها يومين تحت اشراف خبراء دوليين و شملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة و لدى مسؤولي الخلية البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر، و قد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية العالية لتسيير النفايات الخاصة بالجزائر تسهيلات التي يقدمها قانون جديد و كذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

- و قد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة قانون مالية 2002 في مشروعي قانون مراقبة و تسيير النفايات و طرق التخلص منها و تجدر الاشارة الى ان المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقرير كميتها و خصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها كما تسمح بتحديد عدد مراكز و مواقع معالجة النفايات الموجودة في انحاء البلاد و من ثمة استنتاج اولويات اللازمة للانشاء مراكز جديدة و اختيار انظمة الجمع و التفريغ و الفرز مع الاخذ بالامكانيات المالية و الاقتصادية بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: مشاريع في طريق الإنجاز

هناك العديد من المشاريع الأخرى التي تم الإنطلاق فيها في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: توفير طاقة نظيفة لمدن البحر الأبيض المتوسط: أطلق البرنامج الأوروبي في دراسات لوضع خطط عمل للاستفادة من الطاقة المستدامة عبر ثلاث مدن جزائرية هي: باتنة، بومرداس، سيدي بلعباس على أمل الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون بهذه المدن بنسبة 20% او اكثر و اوضح بيان للموفضية الأوروبية نشر على موقع "سياسة الاتحاد الاوروبي للجوار" ان القائمين على تنفيذ هذا المشروع الممول من قبل الإتحاد الأوروبي قدموا مراحل العمل الخاصة بكل مدينة خلال ندوات عقدت شهر ديسمبر 2014 بعد أن قاموا بتعيين مجموعات عمل للمشروع في جمع البيانات و المعلومات عن كل مدينة و كذا الأهداف البرنامج السنوي 2015 و يعد مشروع توفير (طاقة نظيفة لمدن البحر الابيض المتوسط) بمثابة مبادرة اقليمية يسهر على تمويلها الإتحاد الأوروبي تهدف إلى توفير التدريب و المساعدة التقنية لدعم السلطات المحلية و الوطنية في منطقة جنوب المتوسط لأجل مساعدتها على الاستجابة بشكل اكثر حيوية لتحديد السياسات المستدامة و لو أن المفوضية الأروبية لم تقدم تفاصيل عن الغلاف المالي الذي رصد لتنفيذ مشروع الطاقة المستدامة في هذه المدن الجزائرية كما يضمن هذا البرنامج توفير طاقة نظيفة في البحر الأبيض المتوسط إستنادا لما يشير إليه البيان، تطابق المبادرات المقترحة مع اهداف (ميثاق رؤساء البلديات) المتمثلة في الوصول الى الهدف الذي سطره الاتحاد الاوروبي و هو الوصول إلى حد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% او تجاوزه من خلال تحسين فعالية إستخدام الطاقة و زيادة إستخدام الطاقة

المستدامة و يرى الاتحاد الاوروبي ان الطاقة المستدامة هي الطاقة المتجددة وجهود تنفيذ البرنامج تهدف أيضا إلى مساندة السلطات المحلية و الوطنية على تطوير قدرتها لأجل صياغة تطبيق سياسات محلية أكثر استدامة[1]، طالما أن المشروع يوفر المساعدات المتخصصة و المباشرة في تدريب القائمين على تسيير البلديات من اجل تبادل افضل التجارب لإعادة إعداد خطط شاملة لحل المشاكل الملحة في مجال الطاقة المتجددة، كما يقترح القائمون على تنفيذ مشروع المعلومات و الأنشطة اللازمة لرفع من وعي سكان المدن و السكان المحليين و يرى الإتحاد الأروبي أن غالبية مدن جنوب المتوسط نواجه مجموعة متشابهة من التحديات المتعلقة بالتنمية العمرانية و امدادات الطاقة و إدراة البيئة، وتتوقع الهيئة الأروبية أن تزداد الاحتياجات المتعلقة بالتنمية العمرانية و الطاقة المستدامة بشكل حاد خلال الأعوام المقبلة و لاسيما في ظل زيادة الكثافة السكانية و الحاجة لبناء القدرات في مجال التخطيط و التنمية المستدامة.

ثانيا: الحزام الاخضر الثاني: أجلت الوزارة الاولى المشروع الخاص بالتشجير في 5 ولايات في انتظار تحسن الأوضاع المالية بسبب أزمة إنهيار أسعار النفط، و كشف مصدر عليم ان مشروع التشجير و انشاء أحزمة خضراء في مناطق سهبية بولايات البيض و الاغواط و الوادي و غرداية و ورقلة، تم تأجيله و لا يزال في طور الدراسة.

تعكف وزارة الفلاحة منذ عام 2010 على دراسة إنجاز سد أخضر جديد يمتد عبر 5 ولايات من أجل وقف زحف الرمال من الجنوب و توسيع المناطق السهبية، لكن المشروع الذي تم تمويل الدراسة الخاصة به لن يجسد قريبا. و كانت وزارة الفلاحة قد أطلقت بالتعاون مع المديرية العامة للغابات دراسة لإنشاء أحزمة خضراء لحماية ما تبقى من الاراضي السهبية في ولايات وسط و شمال الصحراء، وقد قررت تكليف مكتب دراسات دولي لإعداد دراسة لإنقاذ 200 ألف هكتار مهددة بالتصحر في غضون السنوات العشرين القادمة، وكانت وزارة الفلاحة قد اعدت دراسة تشترك فيها منظمات دولية متخصصة في الحفاظ على

[1] – نوار سوكو، تنفيذ لبرنامج الأوروبي لتوفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط، دراسات لتعميم التجربة على باتنة و بومرداس و سيدي بلعباس، يومية الخبر، الأحد 25 جانفي2015، ص 4.

البيئة و مكاتب دراسات عالمية لانقاذ شريط السهوب الذي يمتد شمال و شرق العرق الغربي الكبير الذي يزحف 10 الى 20 كلم كل سنة نحو الشمال[1].

ويشمل المشروع إنشاء احزمة خضراء في بعض المناطق لحصار الكثبان الرملية، علما ان مناطق وسط و شمال الصحراء فقدت اكثر من 150 ألف هكتار من الاراضي السهبية التي كانت حتى وقت قريب صالحة للرعي و تحتوي على مظاهر الحياة البرية.

و قال مصدر من وزارة الفلاحة ان زحف العرق الغربي الكبير سيقضي على الرعي في مناطق سهبية مهمة مثل ولاية البيض و ولاية الاغواط، ويقع اغلب الاراضي السهبية التي تساهم في رفع الانتاج الوطني من اللحوم الحمراء في ولاية البيض التي شهدت زحفا كبير للرمال، حيث بلغ تهديد الكثبان الرملية مؤخرا مناطق جديدة في وديان السقور في ولاية البيض و محيثن و زرقون بولاية الاغواط.

و كانت ولاية ورقلة من جهتها قد عانت من انقراض المناطق السهبية القليلة التي كانت موجودة بها قبل اكثر من 40 سنة، بسبب زحف رمال العرق الشرقي، ليأتي الدور الآن على ولايات غرداية و الأغواط و البيض حيث اثارت شكاوى لمربي المواشي الى ان الكثبان الرملية تزحف على الاراضي الفلاحية المستصلحة حديثا.

ثالثا: مشاريع في مجال استخدام و تطوير الطاقات المتجددة: نذكر منها[2]:

1) البرنامج الخاص بالجنوب الكبير (1989/1985) ممول من طرف الدولة، مخصص لولايات اقصى الجنوب (أدرار، بشار، الوادي، إليزي، تمنراست) يسمح هذا البرنامج بتوفير الماء الشروب لساكني هذه المناطق (الضخ و التحلية) توفير الانارة، تبريد الهواء داخل المباني.
2) مشاريع بورقلة و تقرت (1993-1997) تهيئة 18 بيت بلاستيكي فلاحي على مساحة تبلغ 7200 م**3** باستعمال مياه الطبقة الالبية و لكن هذه التجربة لم تعمم على غرار تجربة تونس، في هذا المجال بدأت بهكتار واحد سنة 1986 لتبلغ اليوم اكثر من 104 هكتار.

[1]- محمد بن أحمد، يمتد عبر 5 عبر ولايات، إنهيار أسعار النفط يؤجل إنجاز الحزام الأخضر الثاني، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 3 فيفري 2015، ص 6.

[2]- تريكي عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص ص 182، 183.

3) مزارع ريحية لضخ المياه بكل من حد الصحاوي بولاية الجلفة و مامورة بولاية سعيدة لتغطية احتياجات الزراعة من الماء، حيث تم توفير 80 مضخة تعمل بالرياح بقدرة تعادل 120 كيلووات/ ساعة و 160 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية بقدرة تعادل 240 كيلووات/ ساعة و في اطار تنمية المناطق السهبية الرعوية، وهذا باتاحة طاقة كهربائية من (الطاقة الشمسية و ريحية) لـ 3000 منزل من طرف المحافظة السامية للسهوب و تزويد 300 منزل بالطاقة المستمدة بالرياح بالجنوب في إليزي.

4) برنامج "القرى الشمسية" و لقد تمت الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع في 1988 و تعتبر شركة سونلغاز هي المسؤولة عن انجاز هذا المشروع، و لقد خصص هذا الاخير مناطق مهجورة و ذات كثافة سكانيبة متدنية في اقصى الجنوب و الذي هو امتداد صحراوي شاسع بالاضافة الى مشروع الحقل الشمسي الذي يغطى مساحة 2381745 كيلومتر مربع و ازيد من 3000 ساعة شمسية سنويا و هو الاهم في حوض البحر المتوسط كله بحجم 169440 تيتراواط/ ساعة سنويا و يصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلية الى 1700 كيلواط/ ساعة للمتر المربع الواحد سنويا بالمناطق الساحلية و في مناطق الهضاب العليا، بينما 2650 في الصحراء.

5) يتم حاليا على مستوى السوق الوطنية بيع صفائح الطاقة الشمسية المصنوعة في الجزائر بحيث يتم استعمالها في عدة تطبيقات في اطار شراكة وطنية خاصة بين "ألول" و الجيرين فتوفولتايك كومباني و هذا التعاون بعد فشل مشروع تحويل فرع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية سيدي بلعباس الى مصنع لصناعة وحدات للطاقة الشمسية، وتجدر الاشارة الى انه شرع في العمل منذ 2011 بقدرة انتاجية اولية تقدر بـ 12 ميغاواط على مستوى المنطقة الصناعية بشطوان بولاية تلمسان و هذه الصفائح موجهة لاستعمالات عدة في الحياة اليومية مثل الانارة و مجموعة سخانات الماء الشمسية و مضخات الماء، للاشارة فان الطاقة القصوى لهذا المصنع تقدر بـ 60 ميغاواط.

6) دشنت الجزائر في 14 جانفي 2011 محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز و الطاقة الشمسية بمنطقة (حاسي الرمل) جنوبي العاصمة الجزائرية في اطار الشراكة ما بين شركة (نيال) الجزائرية و شركة (ابينير) الاسبانية لاستثمار نحو 350 مليون اورو، حيث اكبر حقل غازي في افريقيا، و تبلغ انتاج هذه المحطة 150 ميغاواط منها 120 ميغاواط يتم انتاجها بواسطة الغاز و 30 ميغاواط عن طريق الطاقة

الشمسية و هي متصلة بالشبكة الكهربائية الوطنية، و تغطي المحطة مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

7) هناك العديد من المشاريع و الإنجازات التي قامت بها الجزائر في الفترة الحالية في ميدان الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في عدة ولايات من الوطن، خاصة منها الطاقة الشمسية و الرياحية في كل من تمنراست و أدرار بالإضافة إلى اليزي و الجلفة.

و قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية للفترة 2010-2013 و تستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية، و إستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، و يهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط من الطاقة ذات الأصول المتجددة خلال الفترة 2011-2030 و يوجه 12000 ميغاواط للاستهلاك المحلي، و بالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجه 10000 ميغاواط الباقية نحو التصدير[1]، و الجدول التالي يوضح برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030.

الجدول رقم (2-1): مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600 ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية إحتمالية تصديرها يقارب2000 ميغاواط	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط مخصصة للتصدير

المصدر: سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الإجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة.

[1]- وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدربي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 65-68.

إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية و الطاقة الشمسية الحرارية و كذلك الطاقة الهوائية و التي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37% بحلول عام 2030، و يقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 3% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 كذلك.

إن برنامج الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية يعتمد بصفة أساسية على تطوير مصادر الطاقة الشمسية بنوعيها الضوئية و الحرارية و الطاقة الهوائية حسب خطة عمل من 2011 إلى غاية 2030 و هو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية 2011-2030

السنوات	من 2011 الى 2020		من 2021 الى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	800 ميغاواط		200 ميغاواط للسنة	
السنوات	2013-2011	2020-2016	2023-2021	2030-2024
الطاقة الشمسية الحرارية	إنجاز مشروعين بقدرة 150 ميغاواط	إنجاز 4 مراكز بقدرة إنتاج تبلغ 1200 ميغاواط	إنتاج 500 ميغاواط سنويا	إنتاج 600 ميغاواط سنويا
السنوات	2013-2011	2015-2014	2030-2016	
الطاقة الهوائية	إنجاز أول مزرعة رياح بقدرة 10 ميغاواط	إنجاز مزرعتين بقدرة 20 ميغاواط	إجراء دراسات لإنجاز مواقع مناسبة من أجل تركيب توربينات الهواء بقدرة 1700 ميغاواط	

source: préparé parle chercheur s'est basé: le programme desénergies renouvelables et de l'efficacités énergétigue sur le sit:htpp/www.Mem-algeria-org/francais/index

تعمل الجزائر حاليا في إطار شراكة عالمية مع ألمانيا على إنطلاق عملية إنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله غرب العاصمة الجزائرية بحوالي 35 كلم و قد تم التوقيع بهذا الشأن على عقد إتفاق تعاون و شراكة من قبل المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

بالجزائر مع الشريك الألماني لإعداد الدراسة و التصميم المتعلقين بهذا الصرح العلمي الكبير و الذي سيسمح بإنتاج ما يسمى بكهرباء الطاقة الشمسية.

- ✓ تزويد محطة خدمات نفطال البرمجية بسطوالي بالعاصمة الجزائر بالطاقة الشمسية.
- ✓ مشاريع المحافظة السياسية لتنمية السهوب.

كما أعلنت الوكالة الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها في الصحراء الجزائرية بأنها أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة و هو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي و هو ما دفع بالوكالة إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع إستثمار في الجنوب الجزائري و بناءا عليه تم تقديم الإتفاق بين الحكومتين في ديسمبر2007 بإنتاج حوالي 5%من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية و نقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائى بحري عبر إسبانيا بالإضافة إلى مشروع صنع اللوائح الشمسية بمنطقة الرويبة من المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغاواط حيز الإنتاج سنة 2012 و يسير هذا الإنتاج نحو التصدير مع مخطط آخر محلي إنتاج 20% بحلول عام 2020[1].

يضاف إلى هذه المشاريع أكبر مشروع سيتم إنجازه في الجزائر هو مشروع ديزرتيك، الجزائر، ألمانيا و الذي يتوقع أن يتم تنفيذه بالكامل في آفاق 2050 و يتوقع أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع إلى نحو 200كلم و بعرض يقدر بـ 140كلم، لتصل المساحة الإجمالية إلى أكثر من 27000 كلم و هي تشكل بذلك 0.3% من مساحة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، و تزرع كامل هذه المساحة بملايين المرايا العاكسة للأشعة و المتصلة ببعضها البعض، و يتوقع من هذا المشروع أن يغطي حاجة كامل دول المنطقة و أوروبا من الطاقة الكهربائية.

[1]- تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2011-2012، ص 178-187.

تزويد ولاية تبسة بأزيد من 800 جهاز للطاقة الشمسية: و ذلك في 2014 بالعديد من القرى المعزولة بالولاية حسب ما أفادة به المحافظة السامية لتنمية السهوب، و هذه الأجهزة تعمل ذاتيا كما أنها جاهزة لتشغيلها بقدرة طاقوية تبلغ 160 واط و هذا لتغطية العجز في الكهرباء الريفية في المناطق النائية[1].

- ✓ برمجة ربط أزيد من 200 سكن ريفي بكهرباء الطاقة الشمسية بالمسيلة خلال الفترة 2010-2013 بالإضافة إلى تزويد 100 سكن أخرى و منها 8 بلديات.
- ✓ حضيرة بيئية تعمل بالطاقة الشمسية بقسنطينة و تحديد 60 مشروع في مطلع 2020.

[1]- هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014، ص ص 222، 223.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر و عدة مشاكل بيئية تعرقل عملية التنمية و من أهمها ضعف معدل النمو الإقتصادي و تفشي البطالة، تفاقم حدة الفقر و التلوث البيئي، و عمدت الجزائر إلى تبني إستراتيجيات لمعالجة أو تخفيف من حدة هذه المشاكل.

المطلب الأول: ضعف معدل النمو الإقتصادي

يشكل النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي و الذي يتعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة، و يعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

أولا: فترة 1992-1999: بعد إستقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني إقتصاد إشتراكي القائم على التخطيط المركزي و الإعتماد على سياسة التصنيع كنموذج إقتصادي لتحقيق نمو إقتصادي مستمر، و هذا على حساب القطاع الزراعي الذي إنخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام و إعتماد تمويل برامج التصنيع على مداخيل تصدير البترول و بالتالي إرتباط إقتصاد الجزائر بتقلبات أسعار البترول و تغيرات المحيط الدولي و بعد الأزمة النفطية سنة 1986 التي أدت إلى إنخفاض معدلات النمو لجأت الجزائر إلى إعادة توجيه الإقتصاد الوطني نحو إقتصاد السوق و رغم الإجراءات و الإصلاحات إلا أن الأوضاع في نهاية الثمانينات لم تتحسن خاصة على مستوى النمو الإقتصادي، كما سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية و تحسين معدلات النمو الإقتصادي بحيث سجل معدل 3.8% سنة 1995 و 4.6% سنة 1999 و لكن رغم هذا التحسن إلا أن هناك تذبذب في هذه المعادلات لإرتباطها بتقلبات أسعار البترول و التوجه نحو إقتصاد السوق الذي أدى إلى تدهور الظروف الإجتماعية الذي نتج عنه إرتفاع معدل البطالة إلى 28% نتيجة خوصصة المؤسسات و إتساع حدة الفقر كنتيجة لتحرير الأسعار السالبة لقطاع المحروقات[1].

[1]- محمد سعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، ص 147.

ثانيا: فترة 1999– 2000: أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الإقتصادي المحققة عرفت تراجعًا إذا ما قورنت بالفترة السابقة حيث إنخفضت بـ 8.8% عن النمو المسجل خلال الفترة السابقة و يعود ضعف معدلات النمو الإقتصادي إلى:

- ✓ إرتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة؛
- ✓ الأزمة الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع الصناعي؛

ثالثا: الفترة 2001– 2009: كانت معدلات النمو الإقتصادي في هذه الفترة متذبذبة إلى ضعيفة نسبيا حيث تراوح هذا المعدل ما بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له سنة 2003 و يعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة، ففي سنة 2006 و على الرغم من معدلات النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي و في سنة 2009 و بسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات 6%–و من ثم التراجع بمعدل النمو الإقتصادي بنسبة 11.8–[1].

رابعا: فترة 2010– 2014: في هذه الفترة عمدت الحكومة إلى تحفيز معدلات النمو الإقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الإستثماري و إستهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الإقتصادي حيث ساهم قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 39.14% ثم قطاع الخدمات بنسبة 31.28% حيث لم تتعدى نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج 8.25% و لكنه عرف نسبة نمو هامة سنة 2010 قدرت بـ 6% نتيجة تحسن الظروف المناخية بينما سجل القطاع الصناعي معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط.

[1]– نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000–2010، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، 2010، جامعة شلف، ص 153.

لقد أحرزت بلادنا خلال السنوات الأخيرة تقدما إقتصاديا هاما و سجلت مؤشرات إقتصادية إيجابية فقد شهد النمو الإقتصادي في الفترة 2010-2014 تحسنا متوسطا بنسبة 4% في حين تم التحكم في التضخم في حدود 3,5%.

و من بين أهداف المخطط الخماسي للنمو 2015-2019 تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% و ضمان تسيير و صيانة المنشآت الاساسية المنجزة و تنويع الإقتصاد الوطني[1].

وضعت الجزائر برامج مختلفة من أجل تحسين و رفع معدلات النمو من بينها برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعتمد على دعم اقتصاد السوق لرفع و زيادة معدلات النمو الإقتصادي و يظهر ذلك من خلال[2]:

1) **تقليص دور القطاع العام**: و من أساسياته إعطاء دور فعال للقطاع الخاص و عدم تدخل الدولة في المجالات الإقتصادية و خاصة في مشروعات الصناعات التحويلية و بالتالي كلما زاد تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص زاد تحويل الموارد من إستخدامات أقل كفاءة إلى إستخدامات أكثر كفاءة مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.
2) **دعم تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر**: أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يحد من آليات إقتصاد السوق و يخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال خاصة رأس المال الأجنبي الذي يؤثر سلبا على الإستثمار المحلي و بالتالي يجب على الدولة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر عملات أجنبية و تكنولوجية متقدمة و خبرات إدارية و عملية تضاف للإقتصاد الوطني.
3) **الخوصصة**: و ذلك بتصفية المشروعات من القطاع العام و بيعها للقطاع الخاص و لأنها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمية و تخفيف الدولة من دوينها و الإستفادة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة عند القطاع الخاص.

[1]- مداخلة معالي الوزير الأول عبد المالك سلال، دراسة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية لدى عرضه على المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 02 يوليو 2014، التوقيت: 10:05.

[2]- مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة 2008، ص ص 37-40.

4) **توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص:** لأن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الإقتصادي الذي يتطلب عدم التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية.

5) **إستنزاف الموارد الطبيعية:** تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية و عقلنة إستهلاكها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة، و خاصة مواردها الطاقوية بإعتبارها أن الإقتصاد الوطني هم إقتصاد ريعي، حيث تشير العديد من الدراسات أن قرب نضوب هذه الثروة الطبيعية بات قريبا جد بفعل ظاهرة الإحتباس الحراري.

هذا التأثير المباشر على الموارد الإقتصادية المتاحة سيؤدي بالتأثير على مختلف القطاعات الإقتصادية من سياحة، صناعة، صحة، زراعة...الخ، و من هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق و الوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الإقتصادية و توسيع القاعدة الإنتاجية و تخفيض الإعتماد الشبه الكلي على مصدر وحيد للدخل و بالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات[1].

المطلب الثاني: تفشي البطالة و تفاقم حدة الفقر

يعتبران من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر و في ظل هذه المشاكل تلجأ لإجراءات لإصلاحها:

أولا: تفشي البطالة: منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الإقتصادي و تراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة و التي قلصت من حجم الإستثمارات المنشأة لمناصب العمل و بالتالي الإختلال في سوق العمل بين العرض و الطلب و منذ سنة 1987 إتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة و دعم التشغيل و ذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، و يمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما[2]:

[1]- عروب رتيبة، أبو سبعين تسعديت، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الإقتصادية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، إستمرارية في الجزائر.....أم قطيعة.

[2]- مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 146.

1) **النشاطات التابعة لشبكة الإجتماعية و التشغيل التضامني:** و التي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة و عقود ما قبل التشغيل.

أ. **برنامج الشبكة الاجتماعية:** تم الشروع فيه مند 1992 وذلك من خلال تخصص إعانات و تعويضات مالية تدعم الفئات الأكثر فقرًا و الأكثر تضررًا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الإنكماشي للإقتصاد الوطني المتمثل في موجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة لتدارك هذا التدهور تبنت الحكومة مجموعة برامج و إجراءات تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ **الأنشطة ذات المنفعة العامة:** و ذلك من خلال تقديم منح مالية من أجل توفير مداخيل لفئة البطالين خاصة الشباب مقابل القيام بأشغال و أنشطة للصالح العام.
- ✓ **المنحة الجزافية للتضامن:** تقديم منح مالية للفئات التي بدون دخل مثل الذين تجاوز 60 سنة و الفئة الغير قادرة على العمل على أسباب صحية.

ب. **عقود ما قبل التشغيل:** نتيجة تزايد عدد خرجي الجامعات و المعاهد المتخصصة و قلة مناصب العمل سواءًا المؤقت و الدائمة منها، في مختلف المجالات وضعت الجزائر هذا البرنامج في جويلية 1998 و هدفه التكفل بعروض العمل و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات، بالإضافة إلى تشجيع المستخدمين بتوظيف الجامعيين بعد فترة 12 شهر.

ج. **برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة:** وضع خصيصًا لفئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدماتي من أجل إيجاد مناصب شغل من جهة و القضاء على التهميش الإجتماعي من جهة أخرى[2].

2) **الإجراءات الخاصة بالإستثمار:** تهدف إلى ترقية الإستثمار و المحافظة على الشغل و التي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة و مراكز دعم النشاط الحر و إعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات. و قد سمحت الإجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة و رغم إنخفاضها إلا أن مستواها يبقى مقلقا و لزيادة فعالية مكافحتها يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الإعتبارات التالية:

---

[1]- ناصر دادي عدوان، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية تشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 278-280.

[2]- مداني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص ص 285-289.

- ✓ تسيير أقل تمركزا لأجهزة التشغيل و تخصيصها للجماعات المحلية بحيث سيحسن أثر الموارد المخصصة؛
- ✓ وضع آلية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل؛
- ✓ تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل؛
- ✓ الإهتمام بالتكوين و رفع المهارات للإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- ✓ الإهتمام بالقطاع الفلاحي و قطاع البناء و الأشغال العمومية نظرا لزيادة المقدرة الإستيعابية للعمالة؛
- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي و ذلك من خلال تسهيل تقديم القروض؛
- ✓ إقامة المنشآت القاعدية الضرورية و تحسين المناخ الإستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية؛
- ✓ ضرورة رفع معدل النمو الإقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الإقتصادي تؤدي بالضرورة إلى إرتفاع مستوى التشغيل؛
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و التعليم مع إحتياجات المؤسسة و سوق العمل؛

الجدول رقم (2-03): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2013)

سنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المعدل %	19.7	21.1	23.8	23.15	24.4	28.1	27.98	26.41	28.02	29.3	29.77
سنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2013
المعدل %	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.8	10.2	12.3	9,8

المصدر:.www.ons.dz.statistique.emploi et chomage

ثانيا: تفاقم حدة الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر، و قد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية و برنامج التعديل الهيكلي في تفاقم ظاهرة الفقر و تدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة، و مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أكثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، و من خلال الإصلاحات الإقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على إستخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل بالإضافة إلى إعتماد إجراء

التصفية للمؤسسات المفلسة و بالتالي الإستغناء كليا عن العمالة، و إحترام الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الإقتصادية للمؤسسات و إهمال الإعتبارات الإجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، و بالتالي التخلص من العمالة الزائدة، و مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تقرير الأسعار و رفع الدعم عن السلع الأساسية أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد[1].

و لتشخيص واقع الفقر في الجزائر تقدم بعض الإحصائيات بالجزائر كما يلي:

- ✓ نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) و التي تلاحظ أنها في إنخفاض خلال السنوات الأخيرة نتيجة الدعم المدرسي للأطفال و تنفيذ برامج محو الأمية؛
- ✓ تفشي الأمراض المعدية و إنتشارها بشكل كبير في الأوساط الشعبية و خاصة وباء التيفوئيد و مرض حمى المستنقعات بسبب نقص المياه الصالحة للشرب؛

و لمكافحة الفقر لجأت الجزائر إلى:

- قبل التسعينات: إعتمدت على السياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية و تخلت عنها في 1991 و عوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة؛
- إنشاء ظاهرة مكافحة الفقر إلى وزارة التضامن الوطني؛

تمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في نشاطات التضامن الإجتماعي الوطني و الشبكة الإجتماعية و برامج المساعدة على التشغيل و للتقليل من هذه الظاهرة يجب مراعاة ما يلي[2]:

- ✓ تشجيع الإستثمار و تحقيق الإنعاش الإقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الإقتصادي و تعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل و الأجور بالنسبة للفقراء؛
- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر؛

[1]- مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-150.

[2]- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار حرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص99، 104، 108، 111.

- ✓ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالإستجابة الفورية للحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الإنعكاسات الإجتماعية الوخيمة التي تواكب الإنتقال إلى إقتصاد السوق، و من التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع، لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الإصلاحات الإقتصادية و إنعكاساتها على الطبقة المحرومة؛
- ✓ يجب على الحكومة تبني سياسة إجتماعية سليمة وواضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجتهم و تترسخ في عقد إجتماعي و يدعمها عقد إقتصادي من أجل النمو؛
- ✓ عند تبني أي سياسة إقتصادية يجب تحليل و دراسة مدى انعكاسها على الجانب الإجتماعي مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم؛
- ✓ يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الإقتصادي و السياسة الإجتماعية و ذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرنامج و مقتضيات الإنتقال إلى إقتصاد السوق؛
- ✓ تلبية الإحتياجات الأساسية و هي السكن، التعليم، الصحة، الغذاء، و كذا توفر المياه الصالحة للشرب و البيئة الخالية من التلوث و يكون ذلك في ظل الدخل؛
- ✓ تخفيف من الفقر الناجم عن إنخفاض الدخل و الحرمان؛
- ✓ المحاولة في التحكم في التعداد السكاني لأنه عاملا أساسي محدد للفقر؛
- ✓ عدم التباين الواسع في توزيع الدخل؛
- ✓ عدم تباين الإنفاق بين الحضر و الريف؛
- ✓ زيادة الإنفاق على الصحة و التعليم و تفعيل دور المرأة؛

إن الفئة الإجتماعية المحظوظة التي إستفادة من المرحلة الإنتقالية لن تكون ذات فعالية في تحريك عملية النمو، حتى تساهم في تقليل الفقر، بإعتبار أنها فئة تزاول نشاطات المضاربة و الربح السريع و عليه فان فرص التشغيل سوف تتقلص بإستمرار و يتقلص معها حجم الدخل الموزع و يزداد مقابل ذلك الفقر[1]؛

[1]- سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962، 1989، 1990، 2005)، دار الكتاب الحديث، 2013، ص 277-280.

- ✓ إقامة سياسة إجتماعية مبنية على صناديق التكفل الإجتماعي تبقى مطلوبة مع المحافظة على ماهو قائم في إطار رؤية جديدة تحقق فعالية الهياكل القائمة في إطار عملية الإنعاش و تحقيق النمو الإقتصادي المرغوب؛

يمكن إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه صناديق الضمان الإجتماعي:

- ✓ إن الصحة العمومية تشكل عاملا حاسما في الحياة الإجتماعية فالمطلوب من السلطات العمومية في الوقت الراهن إلى إعادة هيكلة القطاع من الناحية التنظيمية و تحديد دور القطاع الصحي في تنمية و ترقية الحياة الإجتماعية؛

ثالثا: عدم تحقيق العدالة في التوزيع: سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، فقد جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 أن مقدار النمو اللازم للحد من الفقر يتوقف على مستوى عدم المساواة في أي بلد فكلما قل تفاوت مستوى الدخل، كلما قلت ثمار النمو التي تعود على الفقراء[1].

المطلب الثالث: التلوث البيئي

إن الجزائر تعاني من تفاقم حدة التلوث البيئي و ذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل في[2]:

1) **إهمال قضايا البيئية في البرامج التنموية:** منذ الإستقلال الى غاية الثمانينات إهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الإقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.
2) **قيام صناعة تعتمد على الإستهلاك المكثف لطاقة:** تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غاز طبيعي هام، مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الإستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد و الصلب و قطاع البتروكيمياء و ترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لإنبعاثات الغازات الناتجة عن إحتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات و قد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من إنبعاث الغازات.

[1] – محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 315.

[2] – مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

3) **ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات:** نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة، كما لا توجد إستراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية و الصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.

4) **ضعف برامج إعادة التطهير و إستغلال مياه الصرف:** تعاني إعادة تطهير المياه من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب و قلة الصيانة و سوء الإستغلال الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الإستهلاك الوطني من المنتجات البترولية و نقص الإعتماد على مصادر الطاقة غير الملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية و الطاقة الكهربائية المستخرجة من الرياح.

5) **النمو الديمغرافي:** تشكل الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشاكل البيئية، و قد أدى التوسع العمران إلى تقليص الغابات بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو نتيجة لزيادة إستهلاك الطاقة.

6) **سوء التهيئة العمرانية المنجزة:** عدم مراعاة للمقاييس العصرية للمدن كإنجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي و المساحات الخضراء بالإضافة إلى غياب سياسة تنموية متوازنة بين المدينة و الريف و الذي أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى مما شكل ضغوطات على هذه المدن و أدى إلى توسع العمران.

7) **نوعية المياه:** تعاني شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر من التبذير و الإستعمال الغير العقلاني للموارد ووجود العديد من التسربات في الشبكات دون إصلاحها و بقائها على حالها لمدة طويلة و أحيانا تختلط المياه الصالحة للشرب مع تسربات شبكات صرف المياه القذرة، كما توجد أنابيب لصرف المياه وأخرى لنقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير مما أدى إلى إرتفاع نسبة إنتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و تعتبر الإصابة بمرض التيفويد أكثر الأمراض إنتشارًا.

8) **تدهور الأراضي:** أدت أنشطة بشرية غير ملائمة على أراضي هشة إلى إضطراب التوازنات الطبيعية كإتلاف الغطاء الغابي للإسغلال الزراعي، و كذا عدم تكييف التجهيزات الفلاحية، يضاف إلى ذلك تأثير التصنيع و العمران غير المطابق للشروط البيئية، و الزيادة غير المنظمة في أعداد الماشية بالسهوب، و

الإفراط في الرعي المقلص للغطاء النباتي (10 ملايين رأس غنم بالسهوب)، إضافة إلى توسيع زراعة الحبوب بصفة لا عقلانية و إستعمال المبيدات بطريقة غير منتظمة، و غيرها من الممارسات التي أضرت بالتربة، فالنشاط الزراعي و هذه الوضعية بحاجة إلى إجراءات عملية ردعية قصد الحفاظ على هذه الأراضي و كذا القيام بحملات توعية و تحسيس للفلاحين و مربي الماشية لترشيد نشاطاتهم[1].

[1]- سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر(1999-2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص 26-30.

خلاصة:

عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد و في شتى المجالات على وضع مشاريع لتلبية إحتياجات الجيل الحاضر و ضمان متطلبات الجيل القادم و ذلك من خلال وضع قوانين ملزمة و صارمة، دعم و تطوير المؤسسات التنموية و البيئية، وضع سياسات إقتصادية و بيئية تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطاقوية كما وضعت مشاريع طويلة الأجل من بينها مشروع تهيئة الإقليم، مشروع تطبيق الطاقة الشمسية بالجنوب الكبير و مشروع الطاقة المتجددة بالإضافة إلى مشاريع أخرى في قيد الإنجاز و هذا من اجل تفعيل تحقيق سبل التنمية المستدامة و مواجهة أهم تحدياتها من خلال رفع معدلات النمو الإقتصادي و التقليل من نسب البطالة و مكافحة الفقر و معالجة التلوث البيئي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مديرية البيئة

لولاية تيارت

تمهيد:

تعتبر ولاية تيارت قطب جهوي هام، من خلال المقومات التي تسخر بها، كما أنها تتوسط العديد من الولايات هذا ما جعل سلطات الولاية تسهر على حماية البيئة و المحيط من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن، إذ تقوم مديرية البيئة بتجسيد مخططات السياسة البيئية مع إشراك العديد من القطاعات المعنية في هذا المجال و هذا ما يظهر جليا من خلال إنجاز المشاريع التنموية المحققة في مختلف النشاطات الهادفة إلى الحفاظ على البيئة.

المبحث الأول: بطاقة فنية لمديرية و المشاكل البيئية للولاية

تعتبر مديرية البيئة بولاية تيارت من أهم القطاعات التي تقوم بتشخيص و تحديد أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الولاية و إقتراح حلول و برامج لمكافحة أنواع التلوث و معالجة أهم القضايا البيئية.

المطلب الأول: البطاقة التقنية

مديرية البيئة لولاية تيارت هي مديرية تخضع للمديرية العامة للبيئة التي تعتبر هيكلا من هياكل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة تم إنشاؤها بموجب القانون التنفيذي 01-09 المؤرخ في 07-01-2001.

تضم مديرية البيئة ما يلي: قسم يختص في عملية تسيير النفايات الحضرية و الصناعية، قسم يختص بالتراخيص، و عملية التحسيس و التوعية.

و من أهم أعمال المديرية في الولاية:

- ✓ تنظيم حملات توعية؛
- ✓ المساهمة في مكافحة التلوث بالتعاون مع عمال البلدية؛
- ✓ إعطاء تراخيص للمؤسسات و المنشآت لمزاولة عملها؛
- ✓ إحصاء المساحات الخضراء و محاولة الإستفادة منها؛
- ✓ القيام بمشاريع مختلفة لمواجهة أنواع التلوث؛
- ✓ الرصد و المتابعة للمنشآت الملوثة و إتخاذ إجراءات مختلفة منها (إشعار بإعذار، الغلق المؤقت 30 يوم)؛

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لإدارة وزارة البيئة في الجزائر

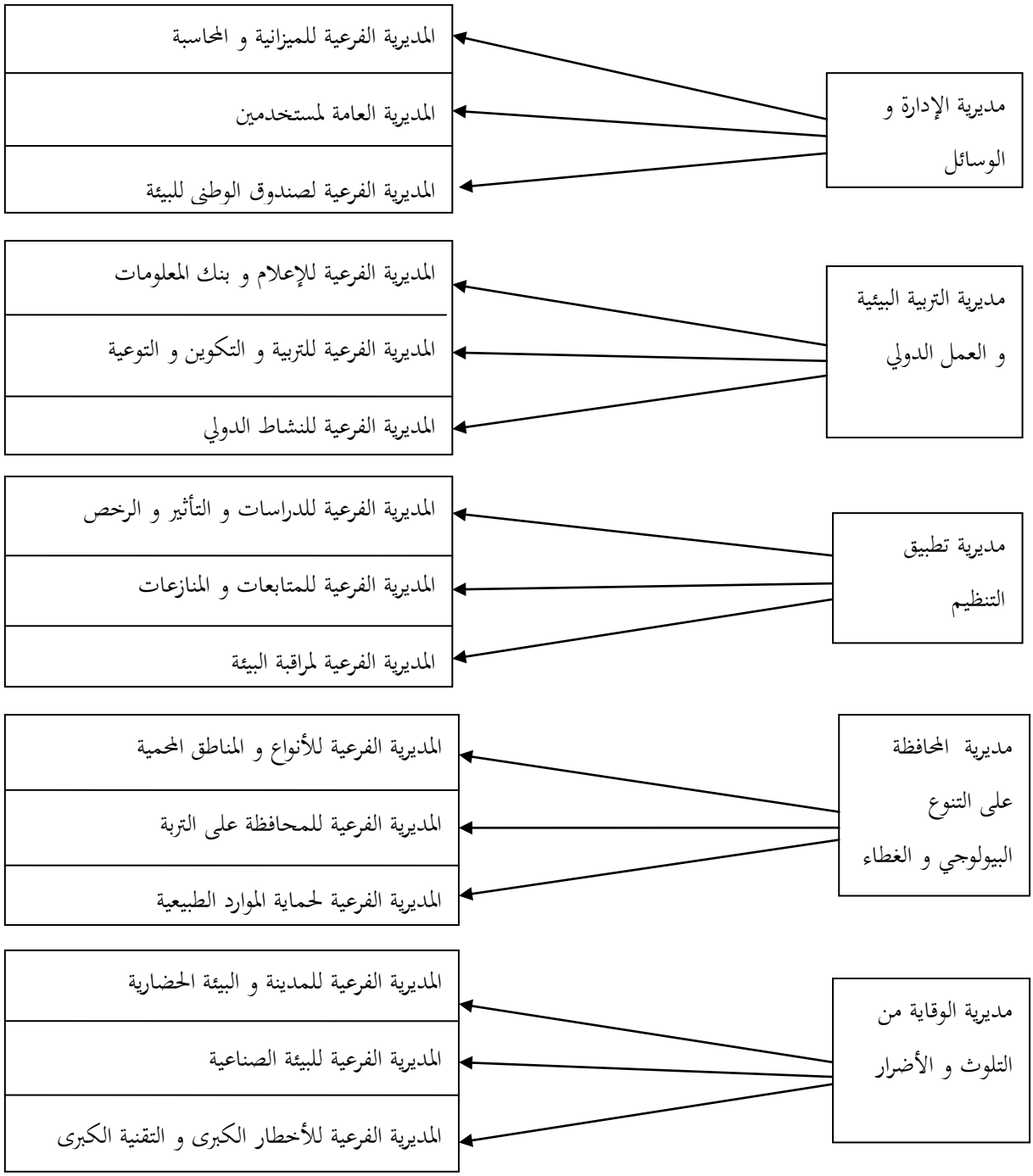

المصدر: القرار الوزاري المشترك الممضي في 7 يونيو 2003 يتضمن الإدارة المركزية في وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، الجريدة الرسمية، العدد 81 في 24 ديسمبر 2003، ص 17.

المطلب الثاني: المشاكل البيئية للولاية

في ظل وجود مساحة معتبرة لدى الولاية و من خلال وجود نسبة سكان كبيرة و في ظل غياب التناسق العمراني، كل هذا أدى إلى ظهور العديد من المشاكل أهمها:

- ✓ إنتشار المفارغ الفوضوية (النفايات المنزلية و الهامدة عبر النسيج العمراني؛
- ✓ عدم تطور مهنة إسترجاع النفايات من خلال الخواص؛
- ✓ التلوث الناجم عن المياه القذرة؛
- ✓ عدم التحكم الفعلي في التعمير و تسيير المدن الناجم عن ظاهرة النزوح الريفي و تركز الكثافة السكانية بالمدن؛
- ✓ انجراف التربة بالمياه الأمطار و الرياح مما أدى إلى ظاهرة الإنجراف؛
- ✓ نقص المساحات الخضراء بالرغم من حملات التشجير؛
- ✓ إستخراج الرمال و الحصى بطريقة غير مباشرة؛

المبحث الثاني: البرامج البيئية المتخذة في الولاية

تعتبر مديرية البيئة الفاعل الحقيقي و الضروري لمختلف الإجراءات الإدراكية للكثير من القطاعات و قد تمخض عن الجهود المبذولة من طرفها مجموعة من البرامج.

المطلب الأول: برنامج تسيير النفايات الحضرية Progdem

إن مشاكل التلوث و أسبابه كثيرة و من بينها النفايات الحضرية بذلك سعت السلطات إلى تخصيص برنامج لذلك:

أولا: أهدافه تتلخص أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- ✓ إنجاز مخطط توجيهي لتسيير نفايات الولاية؛
- ✓ إنجاز مخططات تسيير النفايات للبلديات؛
- ✓ إنجاز مراكز الردم التقني و المفرزات؛
- ✓ القضاء على المفارغ الفوضوية و إعادة إعتبارها؛
- ✓ تدعيم البلديات بوسائل جمع ونقل النفايات المنزلية؛
- ✓ العمل على تكوين عمال البلديات في إطار تسيير النفايات؛
- ✓ التحسيس للحد من إنتشار النفايات في الأحياء و الحرص على إحترام مواقيت رمي النفايات؛
- ✓ تحسيس المواطن عن طريق الإذاعة المحلية في إطار تسيير النفايات و الحفاظ على البيئة؛
- ✓ إن دار البيئة تعتبر قطب لإلتقاء الجمعيات الفعالة في إطار البيئة و عليها تكون الولاية قد تدعمت بهيكل جديد يسارع في زرع ثقافة الحفاظ على البيئة و المساهمة في التنمية المحلية؛

ثانيا: مشاريع البرنامج: تتمثل في:

1) المشاريع المنتهية:

- ✓ مراكز ردم النفايات المنجزة: 3 (تيارت، حمادية، قصر الشلالة)؛
- ✓ مفرغة مراقبة: 1 (فرندة)؛

- ✓ مقر مديرية البيئة: 1 (تيارت)؛
- ✓ إعادة إعتبار المفارغ الفوضوية: 9؛
- ✓ موقع لردم النفايات الهامدة:1؛
- ✓ مفرغة السوقر: 1؛
- ✓ دار البيئة: 1 (تيارت)؛

الجدول رقم (3–1): المشاريع المنتهية الإنجاز

المشروع	المساحة	بلديات المعنية	كمية النفايات
مركز ردم النفايات عين الذهب	15 هكتار	عين الذهب، شحيمة، مدريسة	29 طن/ اليوم
مركز ردم النفايات رحوية	10 هكتار	رحوية، واد ليلي، قرطوفة، سيدي على ملال	53,5طن /اليوم
إعادة الإعتبار لحديقة التسلية	42 هكتار إستلام 2015 /06/01	/	/
زيادة في قدرة التخزين بمركز ردم نفايات تيارت	320.000 م	تيارت، ملاكو، نعيمة، فايجة، سوقر، عين بوشقيف، الدحموني	مدة الإستغلال 60 شهر
مفرزة السوقر طريق بوشقيف	2500 م	/	/
دار البيئة	600 م	/	/

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

2) المشاريع في طور الإنجاز:

- ✓ مركز ردم النفايات: الرحوية، واد ليلي: 1؛
- ✓ إعادة الإعتبار لحديقة التسلية؛
- ✓ مركز الردم التقني: عين الذهب؛

3) مشاريع التي لم يتم الإنطلاق في الإنجاز:

- ✓ مركز النفايات الهامدة: برنامج 2012؛
- ✓ مفرزة تيارت؛

- ✓ دراسة لإعادة الإعتبار للمفارغ الفوضوية عبر كامل تراب الولاية: برنامج 2013؛
- ✓ دراسة لإنجاز مركز الردم التقني: عين كرمس: برنامج 2013؛
- ✓ دراسة إنجاز و تجهيز مركز لفرز النفايات: تيارت؛

كما أنه تم الشروع في إستغلال محطة مراقبة البيئة في سنة 2012 و التي تقوم الآن في إجراء التحاليل الكميائية السائلة لمختلف المؤسسات عبر تراب ولاية تيارت بالإضافة إلى ولاية تيسمسيلت و دائرة آفلو تابعة لولاية الأغواط و ذلك لمختلف المؤسسات منها: GIPLAIT SIDI , LEJDAR, SOTROFIT BTK, BHDJALAIT, KHALED, PH RMAGHREB

و تهدف هذه المحطة إلى توسيع رقعة الخدمات لمؤسسات أخرى من أجل مراقبة كل أنواع النفايات السائلة للحد من رمي النفايات الملوثة.

المطلب الثاني: طرق معالجة النفايات

توجه النفايات نحو مراكز ردم النفايات بعد جمعها من طرف عمال النظافة للبلديات و مختلف القطاعات المشاركة في هذا السياق حيث يتم تغطية 52% من تراب الولاية بمراكز الردم أو المفرغة المراقبة حيث ستبلغ نسبة التغطية 78% بعد إتمام باقي المراكز في طور الإنجاز.

الجدول رقم (3-2): كمية النفايات المعالجة في مراكز ردم النفايات المفرغة المراقبة

مركز ردم النفايات	البلديات	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014
تيـــارت	تيارت	43.207,59	43.996,99	48.180,38	53.636,53
	ملاكو	957,72	1.104,10	1.283,34	1.425,15
	عين بوشقيف	1.670,27	1.755,26	2.005,83	2.396,68
	الدحموني	2.873,16	3.121,68	3.643,39	4.100,11
	السوقر	10.533,36	10.837,61	11.873,71	14.720,77
	الفايجة	93,06	101,10	172,33	172,59
	النعيمة	197,74	229,40	289,24	303,52
	سي عبد الغاني	–	447,68	530,76	644,37
	توسنينة	–	427,00	678,04	792,96
	الخواص	817,99	515,08	473,36	157,34
المجموع (طن)		60.350,89	62.535,90	69.130,38	78.350,02
مهدية – حمادية	مهدية	3.646,73	5.800,54	5.433,20	6.035,30
	حمادية	2.581,18	3.317,56	2.696,60	2.987,00
	الرشايقة	1.030,19	833,26	972,00	1.313,00
	الناظورة	130,06	75,50	332,80	462,5
	بوقارة	146,20	511,16	551,00	527,5
	السبعين	263,36	696,30	783,00	780
	عين دزاريت	421,98	630,92	518,40	642,5
	الخواص	71,26	79,00	209,43	7.16
المجموع(طن)		8.290,96	11.944,24	11.496,43	12.754,96
قصـر الشلالة	قصر الشلالة	7.656,50	9.976,50	9.944,97	9.719,00
	سرقين	230,00	321,00	260,60	183
	زمالة الامير عبد القادر	1730,50	2.158,00	2.634,86	2.124,00
	الخواص	46,00	26,00	10,00	0
المجموع(طن)		9.663,00	12.481,50	12.850,43	12.026,00
المفرغة المـراقبة لفـرنـــدة	فرندة	–	3.674,00	14.717,50	15.574,00
	عين الحديد	–	722,50	2.825,00	2.854,50
	تخمارت	–	0,00	00,00	0
	الخواص	–	0,30	0,50	0
المجموع(طن)		–	4.396,80	17.543,00	18.428,50
المجموع الكلي(طن)		78.304,85	91.358,44	111.020,24	121.559,48

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

علما أن هذه المراكز تسيرها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و إقتصادي (EPIG) أنشأت سنة 2008 و التي تعمل على معالجة النفايات الصلبة و المنزلية و النفايات الهادمة.

أولا: نظافة المحيط و إزالة النفايات

أخذت ولاية تيارت على عاتقها نظافة محيط الولاية و ذلك من خلال برنامج عمل مسطر تحت إشراف السيد الأمين العام للولاية و بإشراك جميع المعنيين من الإدارات و الجماعات المحلية كما تم تجنيد كل الوسائل المادية و البشرية من مختلف برامج اليد العاملة من أجل القضاء على المظاهر السلبية بالبيئة و نظافة المحيط حيث إنطلقت العملية يوم 14-11 -2011

1) تسخير الإمكانيات البشرية:

الجدول رقم (3-3): تسخير الإمكانيات البشرية

عمال البلديات	DAIP	مختلف برامج الإدماج المهني
268	158	1557

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

الجدول رقم (3-4): إعادة الإعتبار للمفارغ الفوضوية لولاية تيارت 2011-2012

الموقع	الكمية $م^3$	المساحة المسترجعة بالهكتار
طريق عين قاسمة	350.000	16
قصر الشلالة	50.000	56
مهدية	120.000	25
واد ليلي	20.000	02
رحوية	20.000	03
عين كرمس	30.000	20
الرصفة	5.000	01
حمادية	1.000	3,5
السوقر	745.000	30
المجموع	6.795.000	156,5

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

تبعا للمنشور الوزاري رقم 1590 المؤرخ في 08-09-2012 و الخاص بالحملة الوطنية لنظافة المحيط و إزالة النفايات المنزلية و الصلبة و الإجتماع المنعقد برئاسة الوالي يوم 13-09-2012 حيث تم التطرق إلى المحاور الأساسية لهذه العملية من أجل وضع مخطط العمل حيز التنفيذ تنصب لجنة ولائية تحت إشراف السيد الوالي و متابعة السيد مدير البيئة، كما تنصيب اللجان متابعة العملية علئ مستوى كل الدوائر و البلديات.

الجدول رقم (3-5): مخطط عمل اللجنة الولائية في إطار حملة النظافة

القطاع	محاور التدخلات	وسائل العتاد	اليد العاملة المجندة
محافظة الغابات	الغابات، الحدائق العمومية، حديقة التسلية		عمال القطاع DAIP
الأشغال العمومية	الطرق الوطنية الولائية		
ديوان الترقية و التسيير العقاري	داخل النسيج العمراني العمارات		
البلديات	أحياء البلديات و طرقها	العتاد المتوفر لدى القطاع، المؤسسات العمومية و الخاصة	

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

الجدول رقم (3–6): إحصاء النقاط السوداء

الفترة	إحصاء عدد نقاط السوداء	النقاط السوداء التي تم القضاء عليها	الكمية
2012-2011	346	145	879.500 م3
2013-2012	187	115	1.170.000 طن
2014-2013	187	127	1.220.000 طن

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

المطلب الثالث: برنامج تسيير النفايات الخاصة

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

- ✓ إحصاء عام لكل النفايات الخاصة؛
- ✓ تنصيب لجنة ولائية لمراقبة النفايات الخاصة؛
- ✓ التصريح بالنفايات الخاصة من طرف مالكيها؛

أولا: نتج عن الإحصاء العام عن النفايات الخاصة ما يلي:

الجدول رقم (3–7): النفايات الخاصة المخزنة على مستوى المؤسسات

التعيين	الطبيعة	الكمية	الإجراءات المتخذة
مؤسسة تحويل الأسلاك الطويلة (تيارت)	أوحال مشبعة بالمعادن الثقيلة– مواد كيمياؤية غير صالحة	65 طن/عام 2,58 طن /عام	التخزين داخل المؤسسة
مؤسسة السباكة لتيارت	رمال القوالب+ نفايات التذويب	4510,6 طن	التخزين داخل المؤسسة
مؤسسة صناعة السيارات عين بوشقيف	نفايات السيانور نفايات زيت أسكراك	600 كغ 200 لتر 2640 لتر	تنقلت فرقة تقنية من وزارة تهيئة الإقليم لمعاينة مخزون نفايات السيانور و هذا ضمن الصفقة الوطنية المبرمة مع مؤسسة فرنسية من أجل التخلص من هذا النوع من النفايات
مؤسسة نفطال	البطاريات المستعملة الزيوت المستعملة	2,7 طن/عام 7,1 طن /عام	التخزين داخل المؤسسة
مؤسسة نفطال	أوحال مشبعة	27000 لتر/عام	التخزين داخل المؤسسة
مؤسسة إنتاج الكهرباء	زيوت الأسكرال محولات عاطلة بطريات المستعملة	10660 كغ 04 محولات 110 وحدة	التخزين داخل المؤسسة
مؤسسة سونطراك	زيوت الأسكرال محولات عاطلة بطريات المستعملة	4,1 طن/عام 05 محولات 220 بطرية	إعادة التجميع من طرف مؤسسة نفطال التخزين داخل المؤسسة إعادة التدوير للبطاريات اتفاقية

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

ثانيا: نفايات المستشفيات: تنتج المصالح الإستشفائية كميات معتبرة من النفايات الخاصة حيث تصل إلى:

- ✓ إنتاج سنوي 1037 طن/عام؛
- ✓ إنتاج يومي 300 كغ/عام؛

يتم التخلص منها عبر المحارق التي تم إقتنائها و المتواجدة على مستوى المستشفيات.

ثالثا: مواد الأسمدة و المبيدات الغير صالحة الإستعمال و محولات الأسكرال

إن مواد الأسمدة و المبيدات الغير صالحة للإستعمال ومحولات الأسكرال هي نفايات خطرة تخزن لدى مالكيها في انتظار التخلص منها من خلال عمليات معالجة جماعية بالنسبة للعديد من الولايات من طرف الوزارة الوطنية.

أ. **مواد الأسمدة و المبيدات الغير صالحة للإستعمال:** تبلغ الكمية المخزنة على مستوى تعاونيات الخضر و الحبوب الجافة (ccls) = 11.300 ل+ 44.70قنطار.

تبلغ الكمية المخزنة المبيدات الغير صالحة للإستعمال على مستوى حضيرة مختلف البلديات

63457 ل+ 60 كغ.

ب. **محولات الأسكرال:**

- ✓عدد المحولات العاطلة و المخزنة لدى أصحابها =37 ؛
- ✓عدد المحولات الشغالة =30؛
- ✓كمية زيوت الأسكرال المخزنة =4260 كلغ؛

رابعا: في مجال مكافحة التلوث: في إطار الحفاظ على طبقة الأوزون، تقوم الوزارة سنويا بتشجيع و تحفيز أصحاب ورشات تصليح آلات التبريد بتدعيمهم بمعدات التفريغ و إسترجاع الغازات المفقرة لطبقة الأوزون و إستبدالها بغازات غير ضارة، حيث إستفادة ولاية تيارت من :

الجدول رقم (3–8): مكافحة التلوث

السنة	طبيعة المعدات	العدد	البلدية
2007	ورشة كبيرة	01	تيارت
	ورشة صغيرة	04	تيارت
2010	ورشة كبيرة	04	قصر الشلال
	ورشة صغيرة	02	قصر الشلال – تيارت

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

المبحث الثالث: الإجراءات المتخذة في مجال البيئة.

لقد سطرت مديرية البيئة لولاية تيارت برنامج عمل لتطبيق السياسة الوطنية، و تتمثل هذه الإجراءات في المنشآت المصنفة و التلوث الحضري، المساحات الخضراء و التنوع البيولوجي و التربية البيئية و التحسيس.

المطلب الأول: مراقبة المنشآت المصنفة و التلوث الحضري

تشمل هذه المراقبة كل نشاطات اللجنة الولائية و كذا تدخلات مديرية البيئة.

أولا: نشاطات اللجنة الولائية لمراقبة النشاطات المصنفة

تطبيقا لمرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006 المتعلق يضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة، تضمن مصالح البيئة أمانة هذه اللجنة

المراقبة اللاحقة: تقوم اللجنة بمراقبة المنشآت المصنفة الناشطة

الجدول رقم (3-9): نشاطات اللجنة الولائية لمراقبة النشاطات المصنفة

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عدد الزيارات	134	97	80	90	70	81	31	20	603
عدد الإشارات بالإعذار	58	09	23	16	37	55	08	21	277
عدد قرارات الغلق المؤقت	26	04	02	04	06	01	/	03	46

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

تعد الولاية 509 منشأة مصنفة منها:

- ✓ 06 خاضعة لرخصة وزارية؛
- ✓ 108 خاضعة لرخصة ولائية؛
- ✓ 87 خاضعة لتصريح بلدي و منها ما لم يتم تسويقها؛

الجدول رقم (3-10): تدخلات مديرية البيئة

الرقم	طبيعة الشكوى	عدد التدخلات	الإجراءات المتخذة
01	الذبح الغير شرعي للدواجن	01	إشعار بإعذار
02	تفريغ النفايات على الطرق العمومية	02	وضع في الحجز
03	جمع المعادن بدون رخصة	01	محضر قضائي+ غرامة
04	زيادة مطابقة المنشآت المصنفة	03	02 مطابقة 01 غير مطابقة
05	مراقبة المحاجر	08	إشعار بإعذار
06	إستغلال بدون رخصة (ورشة إنتاج، أغذية، أغنام، قطع غيار مستعملة، النجارة)	03	إشعار بإعذار

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

بالإضافة إلى المحاجر النشطة التي يبلغ عددها 54 و من بينها 32 محجرة قدمت مراجعة بيئية من أجل التسوية القانونية.

المطلب الثاني: المساحات الخضراء و التنوع البيولوجي

أولا: المساحات الخضراء: تطبيقا لأحكام القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 و المتضمن تسيير و تصنيف المساحات الخضراء، حمايتها و تنميتها.

أحصت مديرية البيئة مختلف أصناف المساحات الخضراء الموجودة على مستوى ولاية تيارت

الجدول رقم (3–11): أصناف المساحات الخضراء الموجودة على مستوى ولاية تيارت

نوع المساحات الخضراء	الحضائر الحضرية	الحدائق العامة	الحدائق المتخصصة	الحدائق الجماعية أو الإقامية	الحدائق الخاصة	الغابات الحضرية	الصفوف المشجرة في المناطق العمرانية
العدد	09	74	09	22	06	10	35
المساحة (هكتار)	3,6	67,41	-	30,91	-	39,36	98,31

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

ثانيا: التنوع البيولوجي

تم تنصيب لجنة ولائية من مختلف القطاعات، لمتابعة دراسة تصنيف سد بوقرة كمنطقة رطبة، تحت إشراف وزارة التهيئة العمرانية، البيئة و المدينة، حيث تمت المصادقة على المرحلة الأولى و الثانية على الدراسة، أما الثالثة و الرابعة فهي في طور الإنجاز.

الجدول رقم (3–12): الشكاوي المعالجة على مستوى مصالح مديرية البيئة من 2009 إلى 2014

الرقم	طبيعة الشكوى	العدد
01	المساحات الخضراء	13
02	تلوث المياه الصالحة للشرب	08
03	تصريف المياه القذرة في الطبيعة	06
04	توسيع المحاجر على حساب الأراضي الفلاحية	02
05	قطع الأشجار	04
	المجمـــوع	33

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

المطلب الثالث: التربية البيئية و التحسيس

أولا: تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي على مستوى الولاية

تجهيز النوادي الخضراء بالمؤسسات التربوية عبر الولاية حيث تحصى المديرية النوادي الخضراء المجهزة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–13): تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي على مستوى الولاية

	الطور الإبتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي
عدد النوادي الخضراء المجهزة عبر الولاية	124	61	07

المصدر: تقرير حول البيئة لولاية تيارت سنة 2014

كما ستقوم المديرية بدعم 61 نادي أخضر بأجهزة إعلام آلي و كاميرات رقمية و أجهزة تلفاز DVD/DVIX

عملية مسابقة بين النوادي الخضراء للمؤسسات التربوية: تقوم مديرية البيئة بالتنسيق مع مديرية التربية بإنطلاق في عملية مسابقة بين النوادي الخضراء للمؤسسات التربوية عبر ولاية تيارت، و ذلك بخلق روح التنافس بينها و في آخر السنة الدراسية تقوم مديرية البيئة بتكريم أحسن نادي أخضر.

ثانيا: التحسيس في إطار تنشيط الحملة التحسيسية لسنة 2014 قامت مديرية البيئة بتقديم مختلف النشاطات التحسيسية تشمل كامل ولاية تيارت تحت شعار حماية البيئة و ذلك بتنظيم أيام وطنية و عالمية.

اليوم العالمي للمناطق الرطبة 02 فيفري 2014: تحت عنوان الأراضي الرطبة و الزراعة تم فيه ما يلي:

- ✓ محاضرتين حول مناطق الرطبة بالجزائر و حول سد بوقارة؛
- ✓ رحلة علمية مع طلبة جامعة العلوم الطبيعية و الحياة إلى سد بوقارة؛
- ✓ اليوم العالمي للشجرة 21 مارس 2014؛
- ✓ المشاركة في حملات التشجير عبر بلديات تيارت؛

اليوم العالمي للتنوع البيولوجي 22 ماي 2014 : تحت عنوان التنوع البيولوجي الجزري

- ✓توزيع مطويات باللغة الفرنسية على طلبة السنة الثالثة جامعي لعلم أمراض البيئة؛
- ✓رحلة علمية مع طلبة علم أمراض البيئة إلى سد بخدة؛

اليوم العالمي للبيئة 5 جوان 2014:

- ✓معرض التنوع البيولوجي بولاية تيارت؛
- ✓معارض للجمعيات الإيكولوجية؛
- ✓معرض لمركز الردم التقني؛
- ✓توزيع مطويات حول مركز الردم التقني؛
- ✓عرض شريط و ثائقي حول البيئة و السياحة لولاية تيارت؛
- ✓عرض شريط حول عمل مركز الردم التقني؛

يوم تحسيسي حول الصيد بالمياه العذبة 21-06-2014:

- ✓مسابقة الصيد الترفيهي بسد الدحموني؛
- ✓اليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون: 16 سبتمبر 2014؛

إلقاء دروس حول الغلاف الجوي و الطقس و المناخ لطلبة المعهد الوطني المتخصص لتكوين المهني تخصص بيئة و نظافة.

الحملات التوطعية:

- ✓2014/01/04 حي لمبار باللزرق؛
- ✓2014/01/11 حي بلعجين جيلالي؛
- ✓2014/01/18 حي سرير عبد القادر؛
- ✓2014/01/25 حي المنظر الجميل؛
- ✓2014/01/08 حي EPLF؛

- ✓ 2014/01/14 حي زعرورة؛
- ✓ 2014/01/22 حي زعرورة؛

الإذاعة المحلية: كما يشارك إطارات المديرية في نشاطات التحسيس و التوعية و ذلك من خلال الحصص الإذاعية.

خلاصة:

بالرغم من البرامج الثرية التي بادر بها قطاع البيئة فيما يخص إنشغالات المواطن و تحسين الإطار المعيشي له في مجال التحسين البيئي تعمل مديرية البيئة جاهدة للظفر بالمزيد من الإنجازات و الدراسات، لا سيما تكمله المخطط التوجيهي لتسيير النفايات بالبلديات التي لم يتم إنجاز مراكز لردم النفايات بها، بالإضافة إلى إنجاز الحدائق العمومية و مركز لإستقطاب النفايات الهامدة بتيارت و الحرص على مراقبة المنشآت المصنفة للحد من التلوث الصناعي بإستغلال محطة مراقبة البيئة و كذا تحصيل الرسوم لكل المنشآت المصنفة و الحفاظ على المساحات الخضراء و توسيعها.

إن قطاع البيئة أولى إهتماما كبيرا بالمحافظة على نظافة محيط الولاية من أجل ضمان التنمية المستدامة و تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

خاتمة:

إن التنمية المستدامة أصبحت محل إهتمام في كل دول العالم و على مختلف المستويات لأنها تلبي حاجيات الأجيال الحالية و تضمن حاجيات الأجيال المستقبلية، كما أنها تمتاز بالإستمرارية و المحافظة على الموارد و عدم إستنزافها بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها الموازنة بين أركانها الثلاث، الإنسان، الطبيعة، التكنولوجيا، و لها جوانب إيجابية و سلبية حيث تكمن الجوانب الإيجابية في ضمان التقدم المادي الكبير و تحسين المستوى المعيشي أما جوانبها السلبية تتمثل في التقدم السريع في تكنولوجيات الدولة المتقدمة التي تبقي الدول المتخلفة تابعة لها دائما و كذلك تدمير البيئة عن طريق التلوث.

في ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها بحاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة و ذلك من خلال المشاكل التي شاهدتها من شتى أنواع التلوث و عدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات و إجراءات و قوانين صارمة و إلى تخصيص موارد معتبرة لدعم و تحسين تنمية مستدامة في بعض المجالات لاسيما في المجال البيئي.

لكنه من خلال ما يظهر نرى بأن الجزائر لا زالت تسعى لتحقيق التنمية المستدامة و ذلك لأنها تعاني من عدة مشاكل و معوقات و خاصة لتفعيل التنمية الإقتصادية.

إختبار الفرضيات: من خلال الدراسة و التحليل للموضوع يمكن الحكم على أن:

الفرضية الأولى غير صحيحة: إن التنمية المستدامة هي تنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية و لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الإقتصادي بل هي مفهوم واسع يتوجب أبعاد إجتماعية و بيئية إلى جانب البعد الإقتصادي.

الفرضية الثانية صحيحة: إهتمت الجزائر بالتنمية المستدامة و إعتمدت في ذلك على ثلاثة وسائل و هي: وضع الإطار القانوني الصارم و المتخصص في مراقبة النشاطات المسببة في التلوث و إخضاعها للمعايير الدولية و وضع رسوم خاصة في حماية البيئة و سطرت مشاريع مستقبلية.

خاتمة عامة

الفرضية الثالثة صحيحة: لقد سمحت الاصلاحات الاقتصادية التي إنتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية اقتصادية إلا أنها لا زالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات و تحسين الإطار المعيشي للأفراد وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

نتائج و توصيات:

- ✓ التنمية المستدامة تمتاز بالإستمرارية و الديمومة؛
- ✓ التنمية المستدامة تسعى للحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية و عدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يتضمن معدلات نمو إيجابية على المدى الطويل؛
- ✓ يتعين على السلطات الجزائرية تدعيم العدة التشريعية و التنظيمية في مجال البيئة و التنمية المستدامة و كذا ميكانيزمات تنفيذها و تتبعها و مراقبتها؛
- ✓ تحسين مستوى النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات و تحسين الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة؛
- ✓ حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، تقع على عاتق كل شخص طبيعي أو معنوي و لتثمينها و ضمان ديمومة التراث الطبيعي و الثقافي وتحسين الصحة و جودة العيش؛
- ✓ وجود قوانين ملزمة و عقوبات رادعة لمخلفي السياسة البيئية تشرف عليها الدولة؛
- ✓ التعليم و الإعلام البيئي، حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل؛
- ✓ وضع سياسات إقتصادية و بيئية تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة الغير متجددة و تطويرها و ترشيد إستغلالها و الحد من آثارها السلبية على الإنسان؛
- ✓ تشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئة و إقتصادية سليمة؛
- ✓ وضع إستراتيجية لتحسين الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الصحية للمواطن؛

أفاق البحث: بعد محاولتنا لمعالجة موضوع التنمية المستدامة في الجزائر تبادر لنا بعض الأسئلة التي نتمنى أن تكون كموضوعات دراسية مستقبلية و من بين هذه الموضوعات نجد:

1) التنمية المستدامة و التعليم العالي؛
2) أهمية إستغلال الطاقات المتجددة في تحقيق الرفاهية الإجتماعية بإستمرار؛

قائمة الجداول و الأشكال:

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجـــــــــــدول	الصفحة
1-1	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	20
1-2	مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر حتى عام 2030	65
2-2	البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية 2011-2030	66
3-2	تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010)	74
1-3	المشاريع المنتهية الإنجاز	87
2-3	كمية النفايات المعالجة في مراكز ردم النفايات المفرغة المراقبة	89
3-3	تسخير الإمكانيات البشرية	90
4-3	إعادة الإعتبار للمفارغ الفوضوية لولاية تيارت 2011-2012	91
5-3	مخطط عمل اللجنة الولائية في إطار حملة النظافة	91
6-3	إحصاء النقاط السوداء	92
7-3	النفايات الخاصة المخزنة على مستوى المؤسسات	93
8-3	مكافحة التلوث	94
9-3	نشاطات اللجنة الولائية لمراقبة النشاطات المصنفة	95
10-3	تدخلات مديرية البيئة	96
11-3	أصناف المساحات الخضراء الموجودة على مستوى ولاية تيارت	97
12-3	الشكاوي المعالجة على مستوى مصالح مديرية البيئة من 1909 إلى 1914	97
13-3	تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي على مستوى الولاية	98

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشـــــــكل	الصفحة
1-1	أهداف التنمية المستدامة	16
1-3	الهيكل التنظيمي لإدارة وزارة البيئة في الجزائر	84

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1) قائمة المصادر:

أ. القوانين:

1)الجريدة الرسمية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 13 ماي 2007.

2)الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

3)الجريدة الرسمية العدد 34، الصادرة بتاريخ 14 ماي 2002.

4)الجريدة الرسمبة العدد 52 الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004.

5)الجريدة الرسمبة العدد 41، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2004.

6)الجريدة الرسمية، العدد 11.

7)الجريدة الرسمية، العدد 52.

8)الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 3 أفريل 2005.

9)الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001

10) الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادرة في 11 ديسمبر 2004.

11) الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بـ 29 ديسمبر 2004.

12) الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 4 سبتمبر 2005.

13) الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2006.

14) الجريدة الرسمية العدد 67، الصادرة في 12 نوفمبر 2014.

15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43

ب. المراسيم التنفيذية:

1) عدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-237 بتاريخ 2006/07/04، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ 2006/07/09

2) مرسوم تنفيذي رقم 7، العدد 86، المؤرخ في 21 صفر 1428، الموافق لـ 11 مارس 2007، يحدد كيفيات إعداد المخطط التهيئة للمناطق و المواقع الساحية، الجريدة الرسمية العدد 17 الصادرة في 14 مارس 2007

3) المواد 7، 8، 9، 10، 11 الخاصة بمشروع نظام تهيئة الاقليم، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 17، وحرر بالجزائر في 10 مارس سنة 2007.

2) قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1) جمال حلاوة، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2009، ص131.

2) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، ط1، 2007.

3) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، ط1، 2009.

4) سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962، 1989، 1990، 2005)، دار الكتاب الحديث، 2013

5) سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق، حقوق الطبع و النشر، بيروت، ط1، 1998.

6) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2007.

7) عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار حرير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

8) مداني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

9) مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و المؤسسات الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة 2008.

10) منور أوسرير، محمد حمو، الإقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2010.

11) ناصر دادي عدوان، عبد الرحمن العايب، البطالة و إشكالية تشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010،

12)نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات و التحديات، اللجنة الدائمة للسكان، ديسمبر، ط1، 2008.
13)هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في اعادة هيكلة سوق الطاقة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2014.

قائمة المذكرات:

1)تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013.
2)تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2011-2012.
3)جمال علاوة وآخرون، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009.
4)حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
5)خروبي محمد، الآليات الثانوية لحماية البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماسر أكادمي، الميدان: الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013/2012
6)زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية، 2006/2005.
7) زواوية احلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مذكرة تدخل كجزء ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، و علوم التسيير، 2012-2013.
8)سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013/2012.
9) سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر و تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي،دراسة حالة ولاية الجزائر(1999-2009)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

10) العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

11) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الخاضر و المستقبل دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

12) نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة شلف، 2010.

13) وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدربي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

14) وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان.

قائمة المقالات:

1) ريدة ديب، سليمان مهنا، مجلة دمشق للهندسة (التخطيط من أجل التنمية المستدامة)، مجلد 25، العدد الأول 2009،

2) شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، جامعة شلف.

3) فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012

4) كربالي بغداد، حمداني محمد، إستراتيجيات و السياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الإقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 45، شقاء، 2010

5) مجلة الجيش، العدد 536، مارس 2008

6) محمد سعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة،

7) منتدى التمويل الإسلامي، مقالة بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر

قائمة المؤتمرات و الملتقيات:

1)أسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق، الملتقى الدولي الثاني،باجة تونس، 26-27 أفريل، 2012.

2)تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة، دار الحقائق، 2005، الجزائر.

3)عروب رتيبة، أبو سبعين تسعديت، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الإقتصادية، مداخلة تدخل ضمن فعاليات الملتقى الوطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، إستمرارية في الجزائر.....أم قطيعة.

4)محمد بن أحمد، يمتد عبر 5 عبر ولايات، إنهيار أسعار النفط يؤجل إنجاز الحزام الأخضر الثاني، يومية الخبر، الصادرة بتاريخ 3 فيفري 2015.

5)محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة المطهرة، الندوى العلمية الثالثة للحديث الشريف، كلية الدراسات العربية والإسلامية، دبي، 2007.

6) ملتقى دولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 27،28 نوفمبر 2012.

7)مؤتمر العمل الدولي، التنمية المستدامة و العمل اللائق و الوظائف الخضراء التقرير الخامس، الدورة 102، مكتب العمل الدولي جنيف، 2013.

8) نوار سوكو، تنفيذ لبرنامج الأوروبي لتوفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط، دراسات لتعميم التجربة على باتنة و بومرداس و سيدي بلعباس، يومية الخبر، الأحد 25 جانفي2015

المواقع الإلكترونية:

http://rooad.net/uploads/news/mkalt_bwshnkur333_ayman_dgzair.docx